



الرئيس: السيد ماغز ليكتوف (الدائمك)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥ .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

المهمة، وبالأخص فيما يتعلق بمجلس الأمن. يفرض اعتماد الخطة الجديدة على بلدانا تحديات عديدة نلتزم بمواجهتها، ولكنه يفرض أيضا تحديات على المنظمة، لا سيما من حيث توفير الدعم لنا في الوقت المناسب للاضطلاع بالمسؤولية التاريخية التي توليناها.

وقد احتتمنا مرحلة في تاريخ العالم اتسمت بإحراز تقدم هام في تحقيق أهداف الإنمائية للألفية. غير أن ذلك التقدم لم يكن كافياً. ومكافحة الفقر وعدم المساواة ما زالت مستمرة. وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية من ضعف الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار النزاعات في جميع أنحاء العالم، والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، كان لها تأثير على الأحوال المعيشية للعديد من الناس في مختلف أنحاء العالم. وتتطلب هذه الظروف منا تحقيق تحول عالمي حقيقي ومستدام يجب أن يتضمن إعادة تشكيل البنيان المالي الدولي، وكذلك إعادة التفكير في آليات التعاون، بهدف تحويلها إلى آليات شفافة ذات كفاءة تلي احتياجات التنمية البشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوغو روجر مارتينيث بونيبا، وزير الخارجية في جمهورية السلفادور.

السيد مارتينيث بونيبا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة في هذه المناسبة الهامة للغاية، بينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة الدولية، ونحن ندخل مرحلة جديدة في مستقبل البشرية باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

لا شك في أن التحديات الماثلة أمامنا تحديات هائلة، ونتيجة لذلك نحتاج إلى منظمة أكثر فعالية وتشاركية وديمقراطية. ويجب علينا المضي قدما في إصلاحات المنظمة التي لم تجر بعد. ويجب أن نعمل بنشاط متجدد فيما يتعلق بتلك

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



تقدم بشأنها، كالهجرة والبيئة ونزع السلاح وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وغيرها. وكانت كل جهودنا كمنطقة مهمة للغاية في النهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف، وتهدف إلى تعزيز التضامن والتعاون بين شعوب العالم. وفي هذا السياق، ينبغي أن نذكر الجهود الإقليمية التي تبذلها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وخاصة في مجال الأمن، والتي تكمل الجهود الإقليمية والوطنية التي يقوم بها كل بلد من بلداننا.

في مجال الأمن، وكما تعرف الدول الأعضاء، تشن السلفادور حرباً غير مسبوقه ضد الجريمة المنظمة من خلال خطة "السلفادور سيغورو" (السلفادور آمنة)، التي تشمل على أربعة عناصر رئيسية: منع الجريمة، وملاحقة الجريمة، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وتعزيز مؤسسات مكافحة الجريمة، شأنها شأن الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى. ونكرس جانباً كبيراً من مواردنا الوطنية لتلك الجهود، ولكن نطاق التحدي يدفعنا للجوء إلى المجتمع الدولي التماساً لدعمه القوي وتضامنه، كيما يتسنى لنا الفوز في تلك المعركة ضد العصابات الإجرامية التي تهدد سلام أسرنا.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمشكلة المخدرات العالمية، أود أن أشير إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي ستعقد في نيسان/أبريل من العام القادم في القاعة هذه. ستتيح لنا تلك الدورة الاستثنائية في عام ٢٠١٦ فرصة لتنشيط الحوار وتبادل الخبرات الجيدة حتى يمكننا تقييم التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتنا الدولية بمكافحة المخدرات والعمل في الوقت ذاته بشأن التحديات التي يتعين التغلب عليها على الصعيد العالمي. وكمنسق لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يسر السلفادور ويشرفها أن تتاح لها الفرصة لتمثيل منطقة أمريكا اللاتينية في اجتماعات اللجنة التحضيرية لذلك الحدث. سنسعى للتنسيق

وأعتقد أن علينا أن نولي اهتماما خاصا لمسألة الديون السيادية. والآثار السلبية لخدمة الدين على احتياجات التنمية والتمتع الفعلي بحقوق الإنسان في بلداننا، هائلة، نظراً لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة الدولة على توليد الاستثمارات العامة وحفز الاستثمار الخاص. وهذا بدوره يعوق الوفاء بالتزامات المتصلة بالتنمية. ولذلك فإن إنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون، تعمل على تعزيز تقاسم المسؤولية وتوزيعها بشكل عادل بين المدينين والدائنين باعتماد النهج الذي يركز على الاحتياجات الإنسانية، مسألة أولوية. ونحن نعلم أن هناك حاجة إلى رؤية جديدة للتعاون الدولي، من أجل النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا العمل من أجل تغيير الهيكل الحالي لتمويل التنمية وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب دون تأخير.

وبلدي يسلم بأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدها مؤتمر قمة التنمية المستدامة. وبصفة خاصة ذكر المهاجرون بوصفهم فئة مستضعفة، وأشير إلى إسهامهم الأکید في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان التي يعيشون فيها. والسلفادور تشدد على ضرورة أن يتصدى المجتمع الدولية والمنظمات العاملة في مجال الهجرة، والمدافعون عن المهاجرين وحقوق الإنسان عموماً، وخاصة الأمم المتحدة، لذلك التحدي بشجاعة وتوجيه جهود الوكالات والموارد والبرامج لتعزيز مبادرات التعاون في مجال الهجرة الدولية من جميع جوانبها. وفي ضوء أزمات الهجرة المختلفة التي نواجهها، يجب ألا يغيب عن بالنا أننا نتعامل مع بشر ينبغي أن نكفل لهم حقوقهم وتنميتهم.

وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الإسهام الخاص لأمريكا اللاتينية ومنظمتها الإقليمية فيما يتعلق بتعددية الأطراف. فقد أسهمت مقترحاتها ومبادراتها القيمة في تعزيز القضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال الدولي وإحراز

يقين من أنه، في ظل المناخ الإيجابي الحالي، سوف تتحقق إرادة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتصبح حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن .

وأنا على اقتناع أنه بالإرادة والجهد، يمكننا جميعاً أن نبني نظاماً دولياً يقوم على تعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. والسلفادور مستعدة لمواجهة ذلك التحدي، وملتزمة بالعمل على تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان.

السيد عبد الله (عمان): يطيب لي أن أستهل بياني هذا بعبارات التهنية لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم الصديق، مملكة الدانمرك، على انتخابكم رئيساً للدورة السبعين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم في مجال العمل الدبلوماسي سيكون لها بالغ الأثر في نجاح أعمال هذه الدورة، مؤكداً حرصنا على العمل معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء سعياً لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة، وفي مقدمتها صون الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة.

يسرنا أيضاً أن نسجل تقديرنا لسلفكم معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا الصديقة على إدارته لأعمال الدورة الماضية للجمعية العامة، ولا تفوتنا الفرصة لأن نجدد ثقتنا بمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، ونثني على الجهود التي يبذلها لتطوير المنظمة بما يرقى إلى مستوى تطلعات الدول الأعضاء.

يتزامن انعقاد هذه الدورة مع الاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي مناسبة تتطلب منا تجديد الثقة بالعمل الدولي المشترك وذلك من خلال تبني الدول الأعضاء

الوثيق والفعال، بغية تحريك المناقشات والحوارات صوب تحديد رؤية شاملة للسياسة الدولية بشأن المخدرات تحقيقاً لرفاه الفرد واحتراماً لحقوقه أو حقوقها.

إلى جانب ذلك، وفي إطار الأهمية التي يوليها بلدي لضبط تجارة الأسلحة كوسيلة فعالة للحد من العنف الذي يعصف بأمريكا الوسطى، تؤيد السلفادور النظم الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة بغية الحيلولة دون معاناة البشر نتيجة نقل الأسلحة بطرق غير مسؤولة. وأناشد المجتمع الدولي بقوة العمل معاً من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتحقيق عالميتها. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن اتخاذ إجراءات حاسمة في ذلك المجال إنما يعنى الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لآلاف الأشخاص في العالم.

وفي الوقت نفسه، فإن السلفادور، كبلد سبق له الاستفادة من عمليات حفظ السلام، تقر بأن تلك الآلية تدير مشروع وفعال لوضع حد للتزاعات في البلدان والمناطق. وعليه، وفي إطار التزامنا الثابت بالسلم والأمن الدوليين، سيستمر بلدي في المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال المساهمة بأفراد من الجيش والشرطة. وسنواصل العمل على تعزيز مشاركتنا بنشر وحدات تحت رايتهما. كما أننا نؤيد كل المبادرات الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة في مختلف الوحدات، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة.

ختاماً، أود أن أذكر بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن نكون على بينة من أنها لا تزال سارية، وأن على جميع الدول الأعضاء أن تحترمها في إطار عملية التغيير التي بدأناها. وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير أيضاً إلى عملية الانفراج بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، تلك عملية ذات أثر إيجابي ليس على العلاقات بين البلدين فحسب، بل على القارة برمتها. ويسر السلفادور استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي على

الجهد للتوصل إلى اتفاق لتسوية هذه الأزمة بدلاً من الاستمرار في إدارتها.

كذلك يتابع بلدي بقلق تطورات الأزمة في الجمهورية اليمنية الشقيقة وما نتج عنها من مآسٍ إنسانية و كارثية، ورغم فهمنا للظروف التي أدت إلى اشتعالها، إلا أننا نعتقد بأن الأطراف السياسية في اليمن لا تزال قادرة على استعادة الأمن والاستقرار، ونعبر عن قلقنا جراء استمرار حالة العنف هناك مما مكن العديد من التنظيمات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة من استخدام اليمن قاعدة لها، الأمر الذي يشكل خطراً مباشراً على أمن واستقرار المنطقة.

ندعو سائر القوى السياسية في اليمن إلى الاستفادة من الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، للمساهمة في إعادة الأمن والاستقرار إلى الجمهورية اليمنية وتحقيق تطلعات الشعب اليمني الشقيق إلى حياة آمنة كريمة.

تعبّر بلادي عن استنكارها الشديد لاستهداف المقار الدبلوماسية والقنصلية في العاصمة اليمنية صنعاء، وندعو سائر الأطراف إلى احترام قواعد القانون الدولي والامتناع عن أية أعمال تخرق التزاماتها الدولية، لا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الخامس في ظل استمرار معاناة الشعب السوري ونزوح مئات الآلاف من السوريين إلى خارج بلادهم والمخاطرة بحياتهم في ظروف لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. وندعو سائر الأطراف السورية ودول الجوار إلى دعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسوريا، السيد ستيفان دي مستورا، لاستعادة الأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق، والمساهمة في القضاء على الإرهاب الذي تمكن من إيجاد موطن قدم

لمبادرات إيجابية تساهم في إقامة نظام اقتصادي عالمي يركز على العدالة لسائر الدول والشعوب.

نحن في سلطنة عمان اتخذنا السلام والحوار مبدأً ثابتاً منذ بزوغ فجر النهضة العمانية المباركة التي انطلقت في الثالث والعشرين من تموز/يوليه ١٩٧٠، إيماناً منا بأن الحوار هو القاعدة الطبيعية لتناول جميع القضايا الخلافية. وما انفكت الأمم على مر التاريخ تسعى إلى تعزيز عوامل الثقة والاتفاق على أفكار ورؤى مركزة وتوافقية. وإن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة قادرة على توسيع المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. ولدينا اقتناع بأن الحوار هو السبيل الأنسب لتسوية الخلافات بالطرق السلمية بدلاً من المواجهات والتزاعات.

من هذا المنطلق، رحبت بلادي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مجموعة دول (٥+١) والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة حول البرنامج النووي. ورغم أن هذا الإنجاز قد استغرق وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، إلا أنه يمثل نموذجاً لحل القضايا الخلافية الشائكة بين الدول على أساس قاعدة الحوار والمفاوضات وتنظيم المصالح الدولية. ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق التاريخي إلى إشاعة المزيد من الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، للتأسيس لمرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التعاون والاحترام والثقة المتبادلة.

إن رفع علم دولة فلسطين بوصفها دولة مراقبة أمام مقر الأمم المتحدة، رغم رمزية هذه الخطوة، يذكرنا بمأساة الشعب الفلسطيني وتطلعه لنيل حقوقه المشروعة، وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين، على حد سواء، إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، والعمل على تحقيق الرؤية المتمثلة في قيام دولتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب واتخاذ خطوات تحقق مصلحة الطرفين وتقوم على مرتكزات منها مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية. كما ندعو الأمم المتحدة والأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى زيادة

المواضيع الملحة الواجب معالجتها، وفي مقدمتها التجارة الدولية في الطاقة، حيث من الضرورة بمكان تنظيم التجارة الدولية في مجال الطاقة، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام ومشتقاته.

تتطلع بلادي إلى انعقاد المؤتمر العالمي بشأن تغير المناخ في الجمهورية الفرنسية الصديقة، ونأمل أن تتمكن الدول المشاركة في المؤتمر من الاتفاق على برنامج دولي متوازن ومتوافق مع اهتمامات ومصالح جميع الأطراف من الدول النامية والمتقدمة النمو.

ونأمل أن تتمكن الدول المشاركة في المؤتمر من الاتفاق على برنامج دولي متوازن، ومتوافق مع اهتمامات ومصالح جميع الأطراف من الدول النامية والمتقدمة النمو.

وفي الختام، إننا أمام تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها بكل عزم وثبات، لمنع الإضرار بالتنمية، وبما يساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هنا، نعتقد أن المرحلة القادمة في مسيرة العمل الدولي المشترك، تتطلب ترسيخ المفهوم الحقيقي للشراكة والمصير المشترك بين أعضاء المجموعة الدولية. وأملنا أن تتكامل هذه الدورة بالنجاح، بما يحقق للأمم المتحدة غاياتها المبتغاة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر زيجارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحاطب الجمعية العامة بمناسبة هذه الذكرى السنوية السبعين. لقد أسست الأمم المتحدة قبل سبعين عاماً لتعزيز التعاون بين دولها الأعضاء، وإرساء السلم والأمن الدوليين. ومن شأن ذلك أن يكون سبباً وجيهاً للاحتفال، ولكن ها نحن هنا، بعد ٧٠ سنة، وإذا كان كل منا صريحاً مع الآخر، وينبغي أن نكون كذلك، فمن الواضح أنه ليست هناك أسباب رئيسية

له في الجمهورية العربية السورية، وما يشكله ذلك من تأثير على الأمن الإقليمي والدولي. وتؤكد بلادي مجدداً موقفها الثابت من إدانة الإرهاب بشتى صنوفه وأشكاله مهما كانت المسببات والدوافع.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري، نناشدها بذل المزيد من الجهود لتوفير الحماية الإنسانية للشعب السوري الشقيق في الداخل والخارج، مؤكداً على استمرار البرنامج الإنساني الذي تقدمه سلطنة عُمان لمساعدة اللاجئين السوريين.

تؤكد بلادي على أهمية المحافظة على عالمية نظام منع الانتشار النووي. وإن تحقيق ذلك لا يتأتى إلا من خلال ترسيخ الركائز الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمتمثلة في نزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسماح للدول باستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية.

في هذا السياق، ندعو الدول الراعية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تنفيذ القرار المتعلق بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل. وقد صدر هذا الإعلان عن المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ ومن شأنه أن يعزز من مصداقية المعاهدة وعالميتها.

يعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢/٥٥ المتضمن إعلان الألفية من الوثائق الهامة التي وضعت برنامجاً دولياً طموحاً لمساعدة الدول على تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن القصور الذي ظهر في الاقتصاد العالمي على مدى العشرين عاماً الماضية أدى إلى تداعيات اجتماعية خطيرة، بما فيها تفاقم أعداد الباحثين عن العمل، مما أثر على قدرة العديد من الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي إلى وضع قضايا الاقتصاد والتجارة والبيئة في صدارة

لكنّ الاتحاد الأوروبي يواجه حالياً التحدي الأكثر تعقيداً الذي شهده منذ إنشائه، وهو الهجرة الجماعية. ومن المؤسف أننا لم نكن حتى الآن قادرين على إيجاد الإجابات الصحيحة. وذلك لأنّه ليس لدينا توافق في الآراء في أوروبا، ولا في أرجاء العالم، بشأن طابع هذه الهجرة الجماعية ونطاقها وحجمها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن أؤكد أنّ ما نواجهه ليس أزمة لاجئين. إنها أكبر حجماً وأكثر تعقيداً من ذلك بكثير. ونحن موجودون على مسار الهجرة الأكثر اكتظاظاً، ويتعيّن عليّ القول إنّ هذه الهجرة الجماعية مكوّنة من ملتسمي اللجوء، والمهاجرين الاقتصاديين وبعض المقاتلين الأجانب أيضاً، للأسف.

وعلى صعيد حجم هذه الهجرة الجماعية، فقد انطوت على تدفق غير محدود من الناس، وإذا لم نستطع وقف التدفق قريباً، فإنّ المشكلة ستبقى معنا لفترة طويلة. وإنني أتفق كلياً مع البيان الذي أدلى به الأمين العام في مستهل المناقشة العامة، ومفاده أنه لم يكن هناك أبداً عدد كبير من الناس المتحرّكين كما هو الآن (انظر A/70/PV.13). فهناك ٦٠ مليون شخص في جميع أرجاء العالم اضطروا لمغادرة بيوتهم بسبب النزاعات المسلحة أو الحروب، وشهدنا في عام ٢٠١٤ أكبر زيادة على الإطلاق في أعداد المهاجرين واللاجئين. ولم يكن هناك هذا العدد الكبير من اللاجئين والمهاجرين والأشخاص المشرّدين داخليا في وقت واحد منذ إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وهناك سببان لذلك. أحدهما وجود سلسلة من القرارات السياسية الدولية السيئة، التي لم تكن أوروبا المشاركة الوحيدة فيها. والآخر هو أنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) كان يكسب أراضي إضافية. وإذا كنا صادقين في ما بيننا، فإننا لم نحرز سوى نجاح محدود حتى الآن في محاربة تنظيم داعش. ونظراً لهذين السببين، فقد تزعزع

للارتياح أو الاحتفال. وذلك لأنّه، في الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، ليس من باب المبالغة القول إنه في السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تُضطرّ أوروبا، من حيث أتيت، في أيّ وقت من الأوقات، لمواجهة تحديات عديدة وخطيرة كتلك التي تواجهها الآن. وإذا كنا نتكلم عن العالم بأسره، واضعين الأشياء في سياق عالمي، فإنه يمكننا القول إنّ العالم لم يُضطرّ منذ نهاية الحرب الباردة لمواجهة صعوبات مترامنة عديدة كما يواجهها الآن.

وفي السنوات الخمس الماضية، شهدنا ١٥ حرباً ونزاعاً مسلحاً تبدأ أو تتجدد. وأوروبا الآن تواجه حرباً أيضاً. وقبل سنتين، لم نكن لنفكر بأنّ أوروبا ستضطر لمواجهة حرب مجدداً في القرن الحادي والعشرين، لكنّ ذلك قد حدث الآن. فهناك حرب جارية في أوكرانيا، في جوارنا؛ وإذا نظرنا إلى المنطقة الشرقية من أوروبا، فإننا نرى سلسلة من النزاعات المحمّدة والنزاعات الإقليمية. والاتحاد الأوروبي يُدير برنامجاً يُسمّى الشراكة الشرقية، نعزّز من خلاله التعاون مع ستّ جمهوريات سوفياتية سابقة، تودّ أن يكون لديها نوع من المنظور الأوروبي، لكنّ بيلاروس هي البلد الوحيد من البلدان الستة، غير المشارك في نوع من المنازعة الإقليمية أو النزاع المحمّد.

وما برحت أوروبا تواجه تحديات اقتصادية. ولا أريد أن أناقش ذلك بالتفصيل، لأنّ مناقشة عامة كاملة أخرى لن تكون كافية لطرح جميع التحديات الاقتصادية والتجارية التي دأبنا على التعامل معها، ولكنّ ما أستطيع قوله هو أنّ أوروبا، التي يصل نصيبها من سكان العالم بين ٧ وفي المائة، تُنتج ١٥ إلى ١٦ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للعالم، وتُساهم في الوقت نفسه بـ ٥٠ في المائة من إنفاق العالم على الرفاه الاجتماعي. وليس على المرء أن يكون اقتصادياً لكي يرى أنّ تلك حالة غير مستدامة.

وعليّ أن أقول إنه إذا لم يتغير ذلك، ولم نستطع استعادة السيطرة على حدودنا، وخفض التدفق والضغط، فمن الممكن زعزعة استقرار أوروبا أيضاً، في الأطراف أولاً، وحتى في المركز بعد ذلك. لذا، أودّ أن أؤكد مجدداً أنّ هذا تحدّي عالمي يحتاج إلى ردّ عالمي، حلّ عالمي مستند إلى مشاركة عالمية.

ما هو العمل الذي ينبغي القيام به؟ من حيث المبدأ، بدلا من معالجة الآثار وحدها، ينبغي أن نعالج الأسباب الجذرية. فتلك هي المسألة الرئيسية. ومن أجل ذلك نقدم اقتراحا من خمس نقاط. أولاً، علينا زيادة جهودنا الدولية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وثانياً، يتعين علينا تحقيق استقرار الحالة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وثالثاً، يجب إنشاء نظام للحصص العالمية لنقل المهاجرين. ورابعاً، علينا مواصلة تعزيز بعثات الأمم المتحدة. وخامساً، يتعين علينا التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وإذا لم تتمكن من الامتثال لتلك المتطلبات الخمسة، فإنني أشك في قدرتنا على التصدي للتحديات على نحو كامل.

وفيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية، نحن بحاجة إلى نأخذ بعين الاعتبار أنه، بالرغم من أننا أنشأنا تحالفا عسكريا واسعا للغاية، لم نحرز حتى الآن سوى نجاح محدود. فتنظيم الدولة لا يزال يستولي على أرض إضافية، ويقتل الناس ويرتكب جرائم وحشية. وقد شاهدنا جميعاشرطة الفيديو. فقد سبب تنظيم الدولة ضررا لتراثنا التاريخي المشترك أكبر من الضرر الذي ألحقته النزاعات المسلحة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولذا، علينا زيادة جهودنا واتخاذ إجراء منسق. كما يلزم إقامة تعاون وثيق بين مجتمع عبر المحيط الأطلسي والاتحاد الروسي.

وأدت هنغاريا واجبها بالفعل. فقد نشرنا ١١٢ من القوات في كردستان العراق. وكانت مهمتنا الأصلية أن نعمل كوحدة لحماية القوات ولكن، بناء على طلب من الولايات المتحدة، نشارك الآن في تدريب قوات البشمركة أيضا.

الاستقرار في جزء كبير من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإن أكثر من ٨ ملايين شخص في العراق، وأكثر من ١٢،٢ مليون شخص في سوريا يعيشون الآن على المعونة الإنسانية. وفي أفغانستان، بعد انتهاء بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، تقرر تقليص الوجود العسكري الدولي هناك بنسبة ٩٠ في المائة؛ وهناك فعليا مليون لاجئ أفغاني في إيران و ١،٥ مليون في باكستان. ولم نذكر النزاعات في ليبيا، وفقدان وحدة الحكومة هناك؛ ولم نذكر بوكو حرام أو أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يوجد أكثر من ١٢،٥ مليون شخص مشردّ داخليا.

وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أيضا التركيز على مكافحة تغير المناخ، التي كان نجاحنا فيها محدوداً حتى الآن، لأنّ معدل درجة الحرارة على الأرض قد زاد بنحو ١ في المائة منذ القرن الأخير. والاحترار العالمي يؤدي إلى ارتفاع مستويات البحار، ممّا يؤدي إلى ظروف جوية شديدة، تُفضي إلى حالات الجفاف، فقدان الغذاء، وإلى المزيد من حركات الهجرة بسبب ذلك. وهناك اليوم ما بين ٢٥ و ٣٠ مليون شخص من المهاجرين بسبب الظروف البيئية، وتقول بعض التوقعات أنّه بحلول عام ٢٠٥٠، يمكن أن يكون هناك ١٠٠ مليون شخص. والوضع الإجمالي الذي نشهده هو منطقة مزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع ١٥ نزاعاً مسلحاً و حرباً في السنوات الخمس الماضية، ونجاح محدود في مكافحة تغيير المناخ وحالات نقص المياه. ومن الواضح أنه لهذه الأسباب الثلاثة، بدأت هجرة عالمية جماعية.

وكلمة "عالمية" هي الأكثر أهمية هنا. وعلينا أن نتفق أنّ هذا هو تحدّي عالمي. وإذا كانت الهجرة الجماعية تحدياً عالمياً، فلا بدّ لنا من ردّ عالمي، حلّ عالمي بمشاركة عالمية. ومن يتحمل حالياً معظم عبء الموجات الأخيرة من الهجرة الجماعية هو أوروبا أو الاتحاد الأوروبي. بمزيد من التحديد.

ومع ذلك، وريثما يتم التوصل إلى حلول طويلة الأمد، علينا نحن الأوروبيون اتخاذ تدابير قصيرة الأمد وضرورية لتجنب أن نصبح نحن أنفسنا غير مستقرين نتيجة للضغط الشديد.

ومهمتنا الأولى في ذلك الصدد هي استعادة السيطرة على حدودنا. وإذا لم تتمكن من استعادة السيطرة على حدود أوروبا، لن تتمكن من وقف تدفق المهاجرين وسنكون عزلاً. ومن مسؤوليتنا إنشاء قوة مشتركة للاتحاد الأوروبي لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتتمثل مهمتنا الثانية في أن علينا أن نشيد بجميع البلدان، مثل تركيا والأردن ولبنان، التي ما انفكت تتحمل أعباء هائلة بهدف توفير الإمدادات للاجئين ومعاملتهم بالشكل المناسب. وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن نتوقع من هذه البلدان تحمل ذلك العبء بمفردها. فهي الآن توفر الرعاية لمئات الآلاف بل الملايين من المهاجرين واللاجئين. ولذا نقترح أن يتولى الاتحاد الأوروبي تمويل مخيمات اللاجئين، وإذا كان من الضروري قيام المزيد من المخيمات، حينئذ علينا أن نقوم بتمويلها. وهنا نود أن نطلب إلى الأمين العام النظر في كيفية تمكن الأمم المتحدة من زيادة جهودها لمساعدة تركيا والأردن ولبنان وكيفية تمكن المنظمة من تقاسم العبء المتصل بالمهاجرين واللاجئين.

وأخيراً، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى خطر السياسات المناهضة للمسلمين التي تنتشر في جميع أنحاء أوروبا بل وخارجها. ويجب علينا التشديد على أنه ليس للدين الإسلامي أية علاقة بالأسباب الجذرية لهذه الهجرة الجماعية. وأنا منحدر من بلغاريا، وهي بلد مسيحي، وأي هج مسيحي لا يسمح بالسياسات المناهضة للمسلمين. فنحن نقدر الدين الإسلامي ونحترمه، ونود أن نتعاون، كما هو واجبنا، في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية.

وخلاصة القول، إن الهجرة الجماعية تشكل تحدياً عالمياً. ويجب أن نستجيب لها على نطاق عالمي. وعلى جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية أن تسهم. ويجب تقاسم العبء. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور ريادي في تلك المبادرة. ونحن

ويجب ألا ننسى أن تنظيم الدولة الإسلامية ارتكب جرائم ضد الإنسانية، ولذا نحث المحكمة الجنائية الدولية على إجراء تحقيقات وإنزال العقوبة المناسبة. بمرتكبي تلك الجرائم الوحشية.

وتتمثل نقطتي الثانية في أن علينا تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والتحدي الرئيسي المائل هناك هو سوريا، ولكن من البديهي أننا، إذا فشلنا في إحلال السلام في سوريا، لن يخف ضغط المهاجرين على أوروبا. والوسيلة المقبولة الوحيدة، وربما الوسيلة الناجحة الوحيدة، هي المفاوضات. وفي ذلك الصدد، أتفق مع المستشارة الألمانية، التي قالت إن علينا أن نكفل أقصى قدر من الشمولية السياسية. وقد يكون ذلك هو السبيل الناجح لتسوية النزاع في سوريا. وذلك يعود بنا إلى النقطة الحاسمة ومفادها أنه لن يجرز أي تقدم ولا توجد إمكانية لتسوية الأزمة في سوريا لما لم يتم التوصل إلى اتفاق وتعاون بين مجتمع عبر الأطلسي والاتحاد الروسي. وإذا درسنا طابع الهجرة الجماعية، نرى أن المهاجرين ينقلهم عادة المتحرون بالبشر. ولذلك السبب أناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراء دولي لمواءمة تشريعاته لمكافحة الاتجار بالبشر وإحكام هذه التشريعات.

وكانت النقطة الثالثة هي أنه ينبغي إنشاء نظام للحصص العالمية. ولذلك السبب، نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد اقتراح لضمان تصدينا للتحدي على الصعيد العالمي ولاضطلاع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة والاقتصاد العالميين بدورها في اقتسام العبء.

وتتمثل نقطتي الرابعة في أن علينا أن نواصل جهود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونزيد هذه الجهود. فإذا نجحنا في بعثات حفظ السلام وإذا كنا قادرين على إحلال السلام في مناطق العالم غير المستقرة، حينئذ يمكننا أن نأمل بأن نكلل بالنجاح في معالجة أزمة المهاجرين. وشاركت القوات الهنغارية في البعثات في قبرص والصحراء الغربية ولبنان. ونحن ندعم تلك البعثات، ونناشد الأمم المتحدة زيادة جهودها في ذلك الصدد.

ومع ذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء والشعوب والقوى السياسية والاجتماعية المتعطشة إلى السلام، والعدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، وحماية البيئة وتحسينها، عدم الاستسلام. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في جهودنا الرامية إلى إعادة بناء الأمم المتحدة وتنشيطها. ونحن بحاجة إلى تعزيز تضامننا والدفاع عن المبادئ التي اجتازت اختبار الزمن، المتمثلة بالمساواة في السيادة بين الأمم، واحترام السلامة الإقليمية، والتعايش السلمي، وحق الأمم في اختيار سبيلها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واحترام كرامة المواطنين والمهاجرين وحقوقهم، والإخلاص لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحن بحاجة إلى العمل والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، وهو الهدف السامي الذي يدعم السلام والعدالة الاجتماعية.

ونحن بحاجة إلى الكفاح من أجل تفادي كارثة بيئية تحل بالبشرية وتهدد الحضارة الإنسانية. إن ذلك يتطلب أكثر من الإبداع الانساني وجوانب التقدم في العلم والتكنولوجيا. ويجب أن ندرك أنه لا يوجد حل تكنولوجي للتحدي البيئي. فهو يتطلب تغييرا جذريا بعيدا عن النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الجشع، وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح للقلّة، والظلم الواسع النطاق، والأنماط غير المستدامة وغير الصحية للاستهلاك، والفاقد الإجمالي.

وتلتزم إريتريا بالسعي إلى أن تكون الأمم المتحدة نزيهة، وعادلة، وتمثيلية حقا، وفعالة، لأنها كانت ولا تزال ضحية للأمم المتحدة والقوى التي هيمنت على المنظمة. فقبل ستة عقود من الزمن، تم حرماننا من حقنا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال؛ ولثلاثة عقود، كنا نتعرض للقصف الوحشي من الجو والأرض، بهدف سحق كفافنا الذي يرمي إلى التحرر؛ واليوم، نحن نتعرض لجزاءات غير عادلة وغير مشروعة واتهامات لا أساس لها. أمّا الأمم المتحدة ومجلس الأمن

على استعداد للعمل معا وفقا لأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها، التي تدعو إلى اتخاذ إجراء لكفالة أن تكون الهجرة مأمونة ومنظمة وقانونية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية دولة إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني، في البداية، أن أهنيكم تهنئة حارة، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم، معالي السيد سام كوتيسا، على جهوده الجديرة بالثناء في إدارة أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية.

وبعد سبعين عاما من ميلاد الأمم المتحدة، مع وعددها بتحقيق السلام والعدالة والتنمية للجميع ودعوها جميع الدول إلى العمل بشكل متضافر من أجل الصالح العام، لا يمكن مع ذلك إنكار أننا لا نزال نعيش في عالم غير منصف وغير متكافئ - عالم تستعر فيه التزايدات والحروب ويستمر فيه الفقر المدقع في خضم الثراء ويموت في الأطفال بأمراض يمكن الوقاية منها بسهولة ويداس فيه على العدالة.

إن الأمم المتحدة بحد ذاتها تجسّد للنظام العالمي غير المنصف وغير المتكافئ وغير الديمقراطي. ففي الأمم المتحدة تهمش الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. وتحرم الجمعية العامة، التي ينبغي أن تكون أكثر الأجهزة قوة، من السلطة الحقيقية والنفوذ. ويهيمن على السلطة وصنع القرار بعض من قلة. وأحرز عقدان من الكلام عن إصلاح المنظمة نتائج صفرية. فقوة مقاومة من يرون أنهم يستفيدون من التشكيلة الحالية وانقسام صفوف من يسعون للتغيير بسبب النهج المدفوعة بالمصالح الوطنية الضيقة بلغا حدا أصبح فيه الحماس للإصلاح يستسلم لحالة شلل مثيرة للانزعاج.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانسوا لونسيني فال، وزير الدولة ووزير الخارجية وشؤون الغينيين خارج جمهورية غينيا.

السيد فول (غينيا) (تكلم بالفرنسية): قبل سبعين عاماً، أنشئت الأمم المتحدة بهدف إيجاد عالم يسوده السلام والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وبفعل التحول الناجم عن تلك المثل العليا النبيلة، عملنا معا على إطفاء العديد من بؤر التوتر، وزرعنا بذور الثقة بين الشعوب، وأعدنا الأمل إليها، ومهدنا السبيل أمام تحقيق الرخاء لجميع الأمم. وفي ما هو أبعد من تلك الإنجازات التي لا يمكن إنكارها، تدفعنا الحالة في العالم إلى النظر في سبل المضي قدماً لكفالة سكينه حقيقية لشعوبنا من شأنها أن تمكنها من الازدهار بالتناغم مع بيئة أكثر أمناً وأكثر إنصافاً.

والواقع أن السلام والأمن وحقوق الإنسان أمور ما فتئت تشكل أساس ازدهارنا. لذلك، يجب علينا إدراك أن الرخاء الذي نود أن نشاطره مهدد جداً بمواجز جديدة تعترض تحقيق الاستقرار والتقدم العالمي. فالعنف عاد إلى الظهور بدافع التطرف والتعصب. ويظل تحقيق التنمية للجميع يشكل كفاً بسبب الفقر المدقع الراسخ ونتائجه. والاستبعاد، وهو مصدر آخر للإحباط، يهدد الديمقراطية والحكم الرشيد. وهناك الكثير من الجوانب التي تغذي تدفقات الهجرة المأساوية - وهي نزيف حقيقي للقوى المنتجة في الجنوب - الأمر الذي يتطلب استجابة عاجلة وشاملة ودائمة.

إن التزامنا بحفظ السلام تجسّد أولاً في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تلك المنطقة تتعرض اليوم مرة أخرى لهزات تلحق أسوأ نوع من المعاناة بشعوبها، عن طريق حرمانها من حقوقها الأساسية في الحرية والكرامة والرفاهية.

وفلسطين ما زالت محتلة. ويجب أن يكون شعبها قادراً على التمتع بجميع حقوقه داخل دولة ذات حدود آمنة ومعترف

فلا يزالان يقبلان الاحتلال غير الشرعي لأراضيها السيادية، في انتهاك للقانون الدولي والقرارات العديدة لمجلس الأمن.

وعلى الرغم من هذا العداء والظلم، نالت إريتريا استقلالها بفضل نضال بطولي خاضته ضد صعوبات هائلة. واليوم، تحرز إريتريا تقدماً ملحوظاً في بناء دولة تقوم على المواطنة والشمول واحترام كرامة الإنسان وحقوقه. إنها مسالمة، ومستقرة، وآمنة، ومنسجمة، تحقق الوحدة في التنوع، ويناضل شعبها نضالاً مشتركاً، وتلتزم بمستقبل مشترك. ولقد تجنبت مزالق الطائفية والتطرف والإرهاب التي أصابت المنطقة المحيطة بها، والعديد من المناطق الأخرى في العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اليماني (اليمن).

وعلى جبهة أخرى، تعمل إريتريا من أجل بناء أساس صلب للتنمية المستدامة بالتوافق مع العدالة الاجتماعية، من خلال إعطاء الأولوية للتعليم، والصحة، والزراعة، والتصنيع، والبنية التحتية، والعلوم والتكنولوجيا، وجميعها ضمن إطار من التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الخليج عبر البحر الأحمر. وترحب إريتريا باعتماد أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي تتفق مع رؤيتها للتنمية ومع أولوياتها، وهي عاقدة العزم على تحقيقها قبل حلول الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠.

وتكافح إريتريا، حفاظاً على تركيزها على التنمية، ضد الاتجار بالبشر وهي تعمل على تحقيق الاستقرار في الهجرة غير الشرعية، وإعطاء الشباب والنساء الفرص الكافية لتحقيق نوعية حياة عالية وبناء دولتهم. وتساهم إريتريا أيضاً في تحقيق السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وتعتبر إريتريا أن جهودها المبذولة لتعزيز السلام والعدالة والتنمية وحماية البيئة هي جزء من الكفاح العالمي لإيجاد عالم أفضل وأكثر عدلاً وإنصافاً، وإيجاد أمة متحدة قوية وفعالة وتمثيلية حقاً.

لتحقيق إمكاناتها الكاملة وتمكينها. بيد أنه من غير الممكن تحقيق ذلك إلا في ظل بيئة سليمة ومحمية. لذلك نأمل أن يسفر المؤتمر الحادي والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس عن إبرام اتفاق ملزم يضمن بقاء كوكبنا. نحض جميع الدول الأعضاء والشركاء على المساهمة في الصندوق الأخضر للمناخ.

لا يمكن بناء الازدهار على عدم الاستقرار. من واجب المجتمع الدولي تحمل المسؤولية لجعل كوكبنا إلى مكان آمن يمكن أن تترعرع فيه العبقورية الخلاقة للبشرية. والأمر متروك لنا، تحت مظلة الشراكة العالمية، لتعزيز عملنا الجماعي لنشر السلام في جميع أرجاء المعمورة لكي تتبلور المثل التي ألهمت إنشاء منظمنا. لتحقيق ذلك، علينا أن نكيف رؤيتنا لإدارة الشؤون العالمية مع الواقع الراهن. أما فيما يتعلق بضرورة إصلاح النظام الدولي، فمهما تكلمنا في كثير من الأحيان عن ذلك الموضوع، فلا نستطيع أن نتكلم عنه بما فيه الكفاية. ولا بد لذلك من أن يمكننا جميعاً من المشاركة الكاملة في عملية تطور وارتقاء العالم. لقد حان الوقت لجعل الأمم المتحدة نقطة انطلاق لظهور وانتشار مجتمع عالمي حقيقي. وقد حان الوقت لتحويل هذه الهيئة المهمة إلى نموذج للتضامن المشترك. وحان الوقت لتحويل هذه الأداة الرائعة إلى معبد للنهوض بالسلام والمساواة والعدالة.

إن غينيا ما زالت مقتنعة بضرورة تعزيز دور الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن. لذلك نرحب بالمبادرة التي أخذت زمامها فرنسا والمكسيك للحد من استخدام حق النقض في حالات ارتكاب فظائع جماعية. مع ذلك لا يزال الأمر يقتضي اتخاذ تدبير يهدف إلى الحفاظ على السلام واحترام حقوق الإنسان، ويجب أن يكون تدبيراً شاملاً ومنصفاً يطبق على جميع مناطق العالم.

بها دولياً، مع القدس الشرقية عاصمة لها. ونحن نحث المجتمع الدولي على بذل قصارى جهده للتشجيع على استئناف المفاوضات بين إسرائيل ودولة فلسطين، اللتين يتحتم عليهما أن تعيشا جنباً إلى جنب. هذا هو السبيل لكفالة الأمن في هذا الجزء من العالم الذي يتخبط وسط أزمة متعددة الجوانب ذات عواقب إنسانية مأساوية.

وأفريقيا، التي تخرج تدريجياً من ركودها بغية التمتع بالنمو المتجدد، تستثمر في آليات لبناء القدرات في قطاعي الدفاع والأمن في إطار استقلالية مسؤولية من أجل استقرار دولها.

غني عن القول أن جهودنا ستسعى إلى إزالة جميع بؤر التوتر التي تقف في طريق التقدم الديمقراطي في الوقت الذي نشهد فيه تصاعد الإرهاب الذي لن تسلم من آثاره أي منطقة من الآن فصاعداً. ويجب أن نجد السبل والوسائل الكفيلة للتصدي لهذه الآفة التي تضرب شعوبنا في الصميم، وتهاجم رموزنا الوطنية وتؤدي إلى أزمات إنسانية عميقة.

من الواضح أنه لا يمكن أن يكتب النجاح لهذا الرهان إلا إذا اتبعت شعوبنا وبلداننا نهجاً تشاركياً ومتضامراً لتحديد سياسات وبرامج التنمية الشاملة كحصن ضد التهميش الذي يسبب الإحباط والعزلة. كذلك يتوقف هذا الرهان على تصميمنا على القضاء على الإجحافات الاقتصادية والفوارق الاجتماعية من أجل الحفاظ على الاستقرار العالمي. لذلك يكمن التحدي في إعادة تكريس ثقافتنا الديمقراطية بوصفها الضامن لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لتوطيد أسس العلاقات الدولية على نحو أكثر عدلاً وأكثر إنصافاً.

اعتمدنا حديثاً خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تدمج معاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. من الواضح أن تحقيق الأهداف الـ ١٧ لهذه الخطة الطموحة يتطلب تعبئة الموارد الكافية لكي نضمن، في جملة أمور، توفير فرص عمل لائقة للشباب، وتسليح المرأة بالمهارات اللازمة

الذي بفضل تفانيه ومنجزاته أضفى زخما كبيرا على التزامنا الجماعي. إلى جانب النشاط الذي يقوم به الأمين العام بان كي - مون الذي نهنئه ونشدد على يده لما يقدمه من مساهمة قيمة في تعزيز تعددية الأطراف، فإن أعمالكم، سيدي الرئيس، سوف تساعد في جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للآمال المشروعة للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة فرانسيس بارون، وزيرة الخارجية وشؤون المجتمع الكاريبي في كومونولث دومينيكا.

السيدة بارون (دومينيكا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عدة أسابيع، بينما كنا نعد العدة لتناول أعمال هذه الدورة التاريخية السبعين للجمعية العامة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قمنا في المناقشة العامة بإمعان النظر في القضايا الهامة لبلدنا، والمنطقة الإقليمية التي ننتمي إليها، أي الدول الجزرية الصغيرة النامية، والهامة بالنسبة لكوكنا. قررنا بعد ذلك، كما فعلنا في الماضي، بأنه يجب علينا إبراز التحديات الناجمة عن زيادة تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، والتغيرات الناتجة في المناخ العالمي. فذلك يشكل تهديدا رئيسيا لكوكنا، ويرتب أثرا غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد تضاعف قلقنا منذ ٢٧ آب/أغسطس، عندما حلت بنا في دومينيكا العاصفة الاستوائية إريكا وجلبت معها كمية من الأمطار بلغت ١٨ بوصة خلال ١٦ ساعة، مع تركيز في هطول الأمطار استمر لخمس ساعات. وأدت كثافة الأمطار إلى سرعة الفيضانات وانهايارات أرضية هائلة في العديد من المجتمعات المحلية. وقد تأثرت دومينيكا تأثرا شديدا بتلك العاصفة، حيث تسببت بوفاة ١٣ شخصا، ولا يزال ١٧ شخصا في عداد المفقودين، بينما دُمرت الطرق والجسور، والمنازل، والمباني العامة، والمطار الرئيسي. وقد تعين إخلاء مجتمعين محليين في جنوب دومينيكا، مع تشريد مئات الأسر.

إن الانفراج وهو مفهوم أساسي في العلاقات الدولية، أمر لا غنى عنه للحفاظ على التوازن العالمي. وإن التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية الإيرانية، والتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا الذي ينبغي له أن يؤدي إلى رفع الحصار، خطوتان هامتان في تهيئة مناخ يسوده السلام والأمن ويفضي إلى تعزيز التعاون المفيد للطرفين. أثبت التاريخ مرة أخرى أنه بتقديم خيار فضائل التفاوض والحوار على استخدام القوة يمكن تسوية أصعب الاختلافات.

إن إيماننا بفعالية تعددية الأطراف لا يزال راسخا لا يتزعزع. إنه الخيار الوحيد لمعالجة العديد من التحديات المعقدة التي تقف في طريق التقدم الذي نتوق إليه شعبونا. ولن يدخر بلدنا جهدا للمشاركة في هذا المسعى النبيل، والأهم في الأمر أنه يأتي في الوقت الذي تنضم فيه غينيا إلى دينامية ديمقراطية بإجراء انتخابات رئاسية شفافة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. في ذلك الصدد، أود أن أشيد بالدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة وجميع الشركاء في عملية الحوار التي أدت في ٢٠ آب/أغسطس إلى التوقيع على اتفاق شامل بين الحركة الرئاسية والمعارضة. فهذه الانتخابات تعتبر بالنسبة لبلدنا بداية جديدة نحو تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ترحب غينيا بالنوايا الطيبة للمجتمع الدولي الذي ما انفك يقدم الدعم لنا في جهودنا الرامية إلى تحقيق الآمال المشروعة لأبناء شعبنا. فالتعبئة الاستثنائية التي قام بها المجتمع الدولي في الكفاح من أجل القضاء على وباء إيبولا، والتزامه بدعم برنامجنا لإعادة الإعمار، إنما هما جزء من روح التضامن معنا. لذلك، بينما نعرب عن أحر التهاني لكم، سيدي الرئيس، فإننا نعي بالفعل المهمة الهائلة التي تنتظركم، والتي ستقدم لكم غينيا خلالها الدعم الثابت. إنكم سوف تستفيدون بالتأكيد من الأعمال الإيجابية التي قام بها سلفكم، السيد سام كوتيسا

الأولوية المحددة على الصعيد الوطني للتصدي للتحديات التي أوجدها - إلى حد كبير - تغير المناخ. وتلك عوامل تسهم في عبء الديون الكبيرة الذي يتحمل كاهل الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل دومينيكا.

وفي أوقات كهذه، وحتى نتصدي بفعالية للكوارث، نحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي العاجلة بأن يوفر لنا، في الوقت المناسب، إمكانية الحصول على المنح والتمويل بشروط ميسرة والمساعدات الإنمائية. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان عدم زوال المكاسب التي أحرزناها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتتمكننا من الوفاء بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها. وعلى المدى البعيد، تدعو كمنولث دومينيكا إلى إنشاء صندوق دولي لمواجهة أخطار الكوارث الطبيعية لتوفير الموارد المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية. وفي حالة دول منطقة البحر الكاريبي، فإن ذلك يمكن أن يتم بالتعاون مع صندوق المخاطر الكارثية الموجود في مصرف التنمية الكاريبي أو من خلال توسيع نطاق عمله. ونقترح أن تتم رسملة هذا الصندوق الخاص بأخطار الكوارث الطبيعية. بمعرفة الأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدول الرئيسية المتسببة في انبعاث غازات الدفيئة، وبواسطة التبرعات التي تقدمها البلدان الأخرى.

لقد خلفت آثار تغير المناخ الدمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي خلال العقد الماضي. ففي عام ٢٠٠٤ قضى الإعصار إيفان، وهو إعصار من الفئة ٣، على ضعف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغرينادا، أي نحو بليون دولار، وخلف وراءه ١٨ ٠٠٠ شخص بلا مأوى ولا غذاء ولا ممتلكات شخصية. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دُكرنا بعنف بالآثار التي تخلفها الظواهر الجوية البطيئة الحركة في حياة شعوبنا الكاريبية. فقد فقدت دومينيكا، سانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ما نسبته ٤، ٣ في المائة

وفقا لتقييم أولى أجراه البنك الدولي وحكومة دومينيكا وشركاء آخرون، ألحقت العاصفة الاستوائية إريكا خسائر وأضراراً بالبنية التحتية بلغت ١,٣ مليار دولار من دولارات شرق الكاريبي أو ٤٨٣ مليون دولار.

وفي خلال أقل من ٢٤ ساعة، ذهب ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدومينيكا أدراج الرياح وتضرر ما يزيد على ٧ ٠٠٠ شخص ضررا بالغا. ولحقت معظم الأضرار بقطاعات النقل والإسكان والزراعة. ونظرا لحجم الأضرار ومحدودية موارد بلدنا، كان علينا أن نعتمد على الدعم من خارج دومينيكا لتقديم الإغاثة الفورية للمتضررين. وأتاح لنا تدفق الدعم توفير الإغاثة في حالات الطوارئ لجميع الناس في الوقت المناسب. وباسم شعب وحكومة كمنولث دومينيكا، وبالأسالة عن نفسي، أعرب عن امتناننا العميق لجميع البلدان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وأبناء دومينيكا، في الداخل والخارج، على ما قدموه من دعم هائل خلال وقت الحاجة.

كما نشكر الشركاء الذين تعهدوا بالالتزام بالعمل معنا أثناء إعادة بناء دومينيكا أقوى وأكثر قدرة على التكيف مع المناخ. وسيظل شعب وحكومة بلدي ممتنين إلى الأبد لأولئك الذين مدوا لنا يد الصداقة. وبعون الله والمجتمع الدولي وبتصميم حكومة وشعب كمنولث دومينيكا وقدرتهما على الصمود، سنبني دومينيكا أقوى وأقدر على امتصاص الصدمات. وفي سياق بناء دومينيكا أقوى وأفضل، سيتعين علينا أن نراعي، بالضرورة في إنشاءاتنا ومستوطناتنا، التدابير التي توفر القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ.

ولذلك، نتوقع أن يكون إحلال وإصلاح البنية التحتية المدمرة أكثر تكلفة مما كان في الماضي. وتقوض تلك التكلفة الإضافية التقدم الذي أحرزناه في تحقيق التنمية المستدامة، بسبب الحاجة المستمرة إلى إعادة تخصيص الموارد من المجالات ذات

ويحدد مؤتمر القمة الذي اختتم مؤخرا بشأن خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطارا قويا للغاية يتمحور حول الإنسان يجب علينا جميعا الالتزام بتنفيذه من أجل غد أفضل لمواطنينا والأجيال المقبلة. ويجب أن نشارك ونؤدي أدوارنا الفردية والجماعية لضمان ألا تكون أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ للخطة وغاياتها الـ ١٦٩ مجرد أهداف وغايات طموحة، بل قابلة للتحقق. ونشعر بالامتنان إذ نرى أن العديد من مسائنا ذات الأولوية منصوص عليها، مثل الحاجة إلى بناء القدرة على التكيف والحفاظ على المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام والأمن الغذائي والمياه والمرافق الصحية والطاقة المستدامة الميسورة والموثوقة والجريمة وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدامين، من بين أشياء أخرى.

ويتوقف علينا جميعا، فرادى وجماعات، ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذا، فإنه مما يتلج صدر كمنولث دومينيكا الخطوات التي تتخذها الدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، الطاقة النظيفة بأسعار معقولة. وقبل أيام قليلة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، برهنت تلك الدول على قيادتها بإنشاء أول منظمة حكومية دولية لها، "مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". ودخل النظام الأساسي حيز النفاذ بعضوية ٣٢ دولة، لتنشأ منظمة للطاقة المستدامة قادرة على التأقلم مع تغير المناخ. والغرض من هذه المبادرة هو توفير صوت جماعي وقدرة مالية وآليات تنفيذ لتحويل قطاعاتنا الوطنية للطاقة إلى حفازات لتنمية اقتصادية مستدامة وقليلة الانبعاث الكربوني ولتساعدنا في تلبية الحاجة الملحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وبناء القدرة على مجابهته. وتفخر حكومة كمنولث دومينيكا بأن كان لها شرف رئاسة اللجنة التوجيهية المسؤولة عن إنشاء هذه المنظمة الحكومية الدولية الأولى في تاريخ الدول الجزرية الصغيرة النامية.

و ١,٤ في المائة و ١٢,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، على الترتيب. ونحن ضحايا لآثار تغير المناخ على مدى عقود من الزمن في منطقة البحر الكاريبي. ولذلك، فإننا نعرف من تجربتنا الذاتية أن تأثير تغير المناخ يمثل خطرا حقيقيا ومائلا على وجود الدول الجزرية الصغيرة مثل دومينيكا. فنحن نعيش آثار تغير المناخ. وبالأمر فقط، تضررت شقيقتنا الكاريبية، كمنولث جزر البهاما، من إعصار خواكين. ونحن نتضامن مع حكومة وشعب جزر البهاما، وهما يجتهدان في التعامل مع الدمار الذي نتج عنه.

وإذ نقرب من الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام، نتق في أن تستجيب جميع الدول الأطراف لتحذيرات الدوائر العلمية ولنداء أولئك الذين يعانون منا بسبب آثار تغير المناخ بشكل يومي، وفي أنها تعد للتعهد بالتزامات جادة للحد من الاحترار العالمي. وسيكون مهما جدا في مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ وضع نظام يتيح تحقيق هدف ألا تتجاوز الزيادة ١,٥ درجة مئوية، وذلك بالموافقة على أعلى المستويات الممكنة لجهود التخفيف من الآثار وبالطموح والتمويل، وإيجاد نظام صارم جداً للشفافية، يُستكمل بنظام للامتثال.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات تستحق الثناء ويُنتظر أن تُحد من اتجاه زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية ويؤمل أن تعكس هذه الاتجاه، فإن الوقوع البطيء لأحداث تغير المناخ ستظل له تداعيات خطيرة على البلدان النامية. ولذلك، ندعو إلى إنشاء آلية جديدة للخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ، تأخذ في الحسبان أثر تغير المناخ وتوفر موارد للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تتصدي لتلك التحديات.

النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، وذلك بتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية والقضاء على الجوع والحد من الفقر وتحسين حياة جميع الناس.

لذلك، تلتزم دومينيكا بدعوتنا لدمج التنمية المستدامة والسعي لتحقيق العدالة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والفتيات، والإدماج الاجتماعي، في سياساتنا الداخلية، وتدعم ذلك. إن تلك السياسات تتفق مع الأهداف التي التزمت حكومتنا بها، وروجت لها منذ مطلع القرن.

ورغم جهودنا، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل على غرار دومينيكا، فئة خاصة يجب الاعتراف بها، والتعامل معها بطريقة تعكس حقائقنا. ومقياس دخل الفرد كعامل لتحديد إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسريشوه الحالة الحقيقية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتجاهل نقاط ضعفنا. ويشكل رصيد الدين العام مؤشرا أساسيا آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، عند النظر في الحالة الحقيقية للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل. ويجعل عبء الديون المرتفعة، من الصعب على الدول الجزرية الصغيرة النامية، توفير الخدمات العامة الأساسية. وتزيد هشاشة اقتصاداتنا والتهديد المستمر، وآثار الكوارث الطبيعية، الوضع سوءا، وتجعلنا ضعفاء بشكل خاص. وفي الواقع، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية في بلدان منطقة البحر الكاريبي، تجاوزت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، مبلغ ٣٠,٧ بليون دولار.

وعلاوة على ذلك، فإنني أدرك بأن نسبة ٤٠ في المائة على الأقل من عبء ديون دول منطقة البحر الكاريبي ديون تكبدتها من أجل الاستجابة للكوارث الطبيعية. ويمكن لكوارث طبيعية كبرى واحدة أن تلحق ضرارا بالغيا بإحدى جزرنا الصغيرة لأكثر من عقد من الزمان، من خلال القضاء على

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، نود أن نعرب عن امتناننا لشريكينا، الدانمرك واليابان، على إسهامهما في تحقيق المبادرة. كما نتقدم بالشكر لحكومة النمسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شراكتهم الحقيقية، بروح من إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وعلى إنشاء المراكز الأولى للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. كما نشكر حكومة السويد على دعمها لتطوير مجموعة المشاريع المقترحة. ونتطلع إلى استمرار شراكتهم في هذه المبادرة وفي غيرها من المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية مهتمة باستخدام المستدام للموارد المحلية، مثل محيطاتنا وبحارنا ومواردنا البحرية، والحفاظ عليها لصالح جميع شعوبنا. ويهيئ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة فرصة لهذه الدول ليكون لديها المزيد من الرقابة على المجال البحري الواسع، الذي تساوي مساحته الإجمالية ستة أضعاف مساحة اليابسة في الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، أو بالأحرى، الدول المحيطية الكبيرة، فإننا نحن المحيطات. ومن ثم، فإننا نؤيد مبادرة "نحن المحيط" التي تعمل على بلورتها وتتشاطر رئاستها كل من جزر مارشال وغرينادا، ويقوم كمنولث دومينيكا بأداء دور تنسيقي رئيسي فيها. وتلبية لتلك الحاجة، دشنت مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب الشركاء، مشروع "الأمناء على البحار" وذلك خلال الاجتماع السنوي لمبادرة كليبتون العالمية قبل بضعة أيام. ونتطلع إلى المشاركة في هذا المشروع.

ومما يشجع كمنولث دومينيكا تركيز خطة عمل أديس أبابا على حشد الدعم لخطة تنمية ما بعد عام ٢٠١٥. إن الجمع بين طرائق ومصادر التمويل أساسي لمساعدة البلدان

على ذلك، ترتيب النفط الكاريبي، الذي تزود بموجبه جمهورية فنزويلا البوليفارية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإمدادات يعول عليها من النفط، والمنتجات النفطية بشروط تفضيلية. إن روح التضامن تلك هي مثال ساطع على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدت قيادة فنزويلا أيضا إلى إنشاء البديل البوليفاري لشعوب أمريكا. وقد مول التحالف، ويستمر في تمويل برامج التنمية في مجالات الزراعة، والبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية في دومينيكا، والدول الأعضاء الأخرى فيه، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي.

وبالمثل، كانت جمهورية كوبا رائدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقدمت كوبا دعما هائلا للبلدان الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق بعيدة مثل أفريقيا، وذلك بفضل مواردها البشرية الهائلة، وخاصة في مجال الرعاية الصحية والتعليم. وفي الوقت نفسه، ساعدت كوبا على بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا في مجالات أساسية.

إننا نثني على الإجراءات التي اتخذها الرئيس باراك أوباما لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وتشكل إزالة كوبا من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، تأييدا للدعوة التي وجهتها دومينيكا، والجماعة الكاريبية، وأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. وتشكل تلك الخطوات بلا شك، خطوات في الاتجاه الصحيح، الذي يتمثل في الإدماج الكامل لكوبا في النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية. كما نناشد السلطة التشريعية لحكومة الولايات المتحدة السماح للرئيس أوباما بإتمام هذه العملية عن طريق رفع كل العقوبات المفروضة على كوبا.

لقد ظهرت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود منذ ما يناهز ٧٠ عاما، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، بعد تصديق ٢٩ دولة على ميثاق الأمم المتحدة. ودمرت آثار حربين كبيرتين

الناتج المحلي الإجمالي للبلد بين عشية وضحاها. وتوضح حالتا غرينادا ودومينيكا هذه النقطة بشكل واضح. ولكي يكون تمويل التنمية المستدامة، فعالا ودائما وحقيقيا، يتعين وجود شراكات قائمة على الاحترام المتبادل. ويجب أن يكون الشركاء الإنمائيون، وخاصة الوكالات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية، أكثر استجابة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك، يجب أن تجسد التدخلات تطلعات الشعب، وأن تستفيد من المشاركة الحقيقية والملكية المحلية.

ويجب إعادة إرساء العلاقة التقليدية بين الشمال والجنوب، لتتسم بالتعاون بدلا من الإملاءات والأوامر. وينبغي تعزيز هذا النهج الجديد فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذلك، نشجع بلدان الجنوب التي لديها الوسائل للقيام بذلك، على دعم بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لبناء البنية التحتية العامة الأساسية، وتوفير التمويل، والمشاركة في الابتكار وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا.

وعلى سبيل المثال، برزت جمهورية الصين الشعبية كدولة رائدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستفاد الجنوب من دور الصين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التعاون الثلاثي. ونحن نثني على الجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية، وعلى دورها في إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي دفعها لإنشاء منبر متعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، امتدادا لتعاونها الثلاثي الممتاز. وقد أدى تعاوننا مع جمهورية الصين الشعبية إلى تحسن كبير في البنية التحتية لبلدنا، وفيما يخص التعليم، والرعاية الصحية، والرياضة، والأمن القومي والزراعة. إننا نشكر الصين على إسهامها في رفاهية شعب دومينيكا.

وقد أوجد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بعض الحالات فضاء اقتصاديا لبلدنا، من أجل تنفيذ برامج البنية التحتية والبرامج الاجتماعية لما فيه فائدة شعوبنا. ومن الأمثلة

الشعوب “ كما يجب؟” والجواب على هذا السؤال هو على الأرجح ”نعم“. أقول ذلك لأن الأجيال اللاحقة أنقذت من ويلات الحرب بين الدول. ومع ذلك، فلا نزال غير قادرين على مواجهة الصراعات داخل الدول. وجرى تأكيد إيماننا بالحقوق الأساسية من حيث المبدأ، ولكن يتم تجاهل الحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها. ويتم الدفاع عن سيادة القانون وقيم الحكم الرشيد للبعض، ولكن يتم تجاهلها للبعض الآخر. لقد وعدنا بالنهوض بالتقدم الاجتماعي، وبتحسين مستويات الحياة، ونعم، بتخفيض معدلات الفقر المدقع إلى حد كبير، ويذهب المزيد من الأطفال أكثر من أي وقت مضى إلى المدرسة. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، ويتفشى الجهل والتعصب. ولم ينص الميثاق على كون مسألة البيئة مسألة مهمة، ونحن نهمّل مسألة البيئة كل يوم.

وبالرغم من كل ذلك، فإن الأمم المتحدة هي أفضل أمل للإنسانية. ويجب أن نحافظ على أهميتها. وإذا كنا نريد للأمم المتحدة أن تصبح أقدر على الصمود وأن تواجه التحديات الناشئة في عصرنا وتمنح الأمل للكثيرين الذين يموتون في ظروف عصبية وتحض على الشجاعة في مواجهة الشدائد وتحمي حقوق الدول بصرف النظر عن حجمها، فلا بدّ إذاً من إصلاح الأمم المتحدة.

في الأسبوع الماضي، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) الذي يقر في جوهره بأن التنمية يجب أن تكون شاملة وأن الفقر مشكلة متعددة الأبعاد وأن المهم هو الإنسان الذي يجب حماية حقوقه وتعزيزها. ومع ذلك، لا نزال هنا في الأمم المتحدة متفوقين على أنفسنا ونتخفى وراء مبررات الولايات. فلماذا لا يقدر مجلس الأمن على أن يناقش سوى مسألة الأسلحة والقنابل، ولا يقدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يناقش الحرب والسلام،

متواليين، العالم، ونجم عنهما مقتل ملايين الأشخاص. وتعهد العالم ”بعدم تكرار ذلك أبدا مرة أخرى“. إن عالم اليوم يختلف تماما عن العالم قبل ٧٠ عاما. وهناك دول أعضاء أكثر بكثير، وتغير ميزان القوى قليلا، مع قيام الجنوب بدور أكبر. إن تطور الإنسان لم يسبق له مثيل، وأدى إلى انتشار المزيد من الشعوب من براثن الفقر، لكن يتعين القيام بأكثر من ذلك. لقد عرضنا كوكبنا لخطر التهديد الوجودي المرتبط بتغير المناخ. ويمثل تزايد الإرهاب والتطرف في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العراق وسوريا، اعتداء على السلام والأمن في كل مكان.

لذلك، يجب علينا أن نعقد العزم على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال حل المسائل التي تتجاوز الحدود، وتؤثر على جميع البشر وعلى كوكبنا. ويتطلب ذلك إدخال تغييرات على أساليب عمل الجمعية العامة، وجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، ليعكس واقع اليوم. كما يجب أن نستمر في الدعوة لحماية كوكبنا. ويجب أن نصغي لصرخات أولئك الذين يعانون في جميع أنحاء العالم ونستجيب لها. ويجب أن ننهج ونعتمد سياسات لتلبية الاحتياجات الملحة للفئات الأضعف بيننا. وقبل كل شيء، يجب علينا أن نواصل العمل على حل المشاكل التي تهدد السلام والاستقرار في دولنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة دنيا مأمون، وزيرة الخارجية في ملديف.

السيدة مأمون (ملديف) (تكلمت بالإنكليزية): تتمثل الكلمات الثلاث الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في ما يلي: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. وتوضح هذه الكلمات بأن الحياة البشرية تقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تظل المبدأ الأساسي الذي يوجه أعمالنا.

إننا نحتفل هذا العام، بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الميثاق، أي مرور ٧٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وليس هناك وقت أكثر ملاءمة لتساءل، ”هل خدمنا عبارة“نحن

على ثروات المحيطات، فلن يمكننا أن نحقق شيئاً. ولذلك، حظرت ملديف الصيد غير المشروع للسلاحف في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وأعلنت إنشاء محمية حيوية في عام ٢٠١٢، وجعلت منطقتها كلها ملاذاً لسمك القرش. ونحن ندرك قيمة المحيطات وكل الكنوز التي تحويها. إن محيطاتنا موطن لبعض أثنى الموائل البحرية في العالم، ومع ذلك فإن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والقرصنة البحرية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية هي ممارسات تهدد وتقوض السلم والأمن في بلداننا.

ويجب أن يبقى بناء قدرة شعبنا على الصمود في صلب جميع الجهود التي نبذلها في الخارج والداخل. ولذا، شرعت حكومة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم في برنامج إنمائي وطني قائم على التمكين، ولا سيما للشباب والأطفال والنساء. ونعتقد أن الاستثمار في الناس هو أفضل سبيل لتعزيز حقوق الإنسان ولضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة وللتأكد من أن المكاسب الديمقراطية التي حققناها قد ترسخت وتعززت. وملديف دولة تحكمها سيادة القانون. والتزامنا القوي بدعم سيادة القانون سيستمر بصرف النظر عن المركز الاجتماعي لأي فرد وحتى في الحالات التي يكون ذلك فيها أبعد ما يكون عن الملاءمة. ويمكنني أن أؤكد لكم أننا لن نحقق في هذا المسعى.

لقد نهضت الأمم المتحدة من رماد الحرب والدمار في الوقت الذي كانت فيه أسراب من اللاجئين تعبر الحدود والبحار، تاركين كل شيء خلفهم سعياً وراء سلامتهم وأمنهم ولإنقاذ حياتهم وحيات أولادهم. وقد مررنا بتلك الفترات وبيننا عالماً أفضل وأكثر تكاملاً وتسامحاً. إن الخوف من الآخر لم يطغ على البشرية. واليوم، بينما نرى صوراً مماثلة للفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين يلتمسون الأمان من الحرب والموت المحتوم، فإني أحث الجميع على التعاطف.

ولما لا يمكن أن يكون ثمة بعد للتنمية والحرب تعلق بحقوق الإنسان، ولما يجب أن تكون مسائل محددة حكرًا على هيئة بعينها؟

نعتقد أن جميع المشاكل يمكن النظر فيها من مختلف الزوايا، بل ينبغي ذلك. وهذا هو السبيل الوحيد للاستجابة للأزمات على نحو مستدام. وفي عالم الواقع، لا يمكن تصنيف المشاكل الحقيقية ولا الحلول الحقيقية تصنيفاً دقيقاً إلى فئات منفصلة. وهناك ضرورة لطريقة جديدة في مقارنة التحديات العالمية لعصرنا، لذا فلنبدأ بتنظيم عملنا بطريقة مختلفة. وثمة طريقة هامة للقيام بذلك، ألا وهي، إعادة تعريف مفهوم الأمن: ليشمل جميع القضايا التي تهدد البشرية جمعاء، بما في ذلك تغير المناخ. وبالنسبة لنا في ملديف، يشكل تغير المناخ خطراً يهدد الأمن؛ فهو يلحق الأضرار باقتصادنا ويجرمننا من حقوقنا وأرضنا وأسلوبنا في الحياة ويهدد وجود دولتنا. وعندما يلعب الأطفال الصغار على الشاطئ، وتداعب الأمواج أقدامهم، وعندما يرنو الصياد إلى البحر حيث حصيلة يومه من الصيد، وعندما نحس بالنسيم العليل للمحيط يداعبنا، يبدو من غير المتصور أن هذه المياه نفسها يمكن أن تصبح قبرنا المائي.

وملديف مستعدة للعمل. وكنا دوماً السباقين. فقد اتخذنا إجراءات عاجلة، جنباً إلى جنب مع سائر الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون ١,٥ درجة مئوية. ونحن نحد من انبعاثاتنا. ونعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً خلال هذا العام في باريس. وإذا كنا، نحن الأصغر حجماً، نستطيع اتخاذ إجراءات، فلماذا لا نستطيع ذلك الدول الأكبر حجماً؟

إن سلامة المحيطات مسألة أخرى تتطلب الاهتمام. فالمحيطات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياتنا وسبل كسبنا للعيش. والمحيطات وثرواتها هي القوى المحركة لاقتصادنا ومصدر غذائنا والعمود الفقري لثرائنا وتقاليدنا. وما لم يتم الحفاظ

ولطالما آمنا في ملديف بأنه يمكننا أن نفعل أي شيء نعتزم فعله، ما دمنا مخلصين في عزمنا وثابتين في التزامنا. ولم تتخلف الأمم المتحدة قط عن إلهامنا في عزمنا. ولذلك السبب، انضمت ملديف إلى الأمم المتحدة بعد أقل من شهرين من حصولها على الاستقلال. وقبل أيام قليلة، احتفلنا بمرور ٥٠ عاماً على عضويتنا. لقد أفادتنا الأمم المتحدة كثيراً، ونحن ملتزمون بتوسيع وزيادة تعزيز هذه الشراكة القيمة. وعلى الرغم من نقص التمويل، فليس لدينا نقص في الأفكار الذكية. وكان رئيسنا السابق، السيد مأمون عبد القيوم، أول من تكلم عن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر من على هذا المنبر. وكنا أول من أدخل مفهوم "أمن الدول الصغيرة" إلى الأمم المتحدة، وأول من بدأ هنا في الجمعية العامة الدعوة إلى الربط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. وما زلنا نسعى بلا هوادة إلى تحقيق تلك المسائل، ليس لأنها مفيدة بالنسبة للمديف وحسب، بل أيضاً لأنها مفيدة للبشرية.

قبل ٥٠ عاماً، عندما تقدّمنا لعضوية الأمم المتحدة، ارتاب البعض في قدرتنا على البقاء وشككوا في قدرتنا على الإسهام.

وبعد ٥٠ عاماً من العضوية في الأمم المتحدة، أقول لهؤلاء المشككين إننا لسنا مستعدين فحسب، بل ونتحلى بالقدرة أيضاً. وإننا لسنا قابلين للبقاء فحسب، بل وكلنا إفادة أيضاً. وبوصفنا من أبناء ملديف، نشعر بالفخر إزاء ما حققناه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نيرمالا بادريسينغ، وزيرة الخارجية في جمهورية سورينام.

السيدة بادريسينغ (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الرئيس ديزيريه ديلانو بوتيرسي وجمهورية سورينام حكومة وشعباً، أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين، التي تشكل الذكرى

ويمكن الانطلاق من بداية جيدة باستخدام العبارة الصحيحة: إنها أزمة لاجئين لا أزمة مهاجرين. فاللاجئون يهربون من عنف أهوج: من الوحشية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية باسم الإسلام. وتدين ملديف أعمال هذه الجماعات، فهي ليست غير إسلامية وحسب لكنها أيضاً معادية للإسلام. وهي تغذي تصاعد ظاهرة كراهية الإسلام في أنحاء العالم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدع هذه الجماعات تعيد تعريف ديننا الجميل، دين السلام والتسامح والرحمة.

كنا نعتقد أن الفصل العنصري قد انتهى، ولكن إسرائيل تواصل انتهاج سياسات الفصل العنصري في فلسطين المحتلة ولا يزال العالم غير مبال. وقبل ثلاثة أيام، شهدنا رفع العلم الفلسطيني هنا في الأمم المتحدة. وكانت هذه خطوة تاريخية في واقع الأمر، ولكن إذا حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فتلك ستكون خطوة أكثر أهمية بكثير. والحل الدائم يقتضي انسحاب إسرائيل الكامل وإنشاء دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية ضمن حدود عام ١٩٦٧.

تختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية في العالم عن الدول الكبرى. فنحن نواجه أنواعاً مختلفة من التحديات التي تتطلب استجابات مختلفة جداً. وتلك حقيقة يدركها الجميع الآن. ومع ذلك، فإن الهيكل الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، ليس مصمماً بهدف مراعاة الخصائص الفريدة للدول الصغيرة. وذلك أمر بحاجة إلى التغيير، ويجب أن تحدث التغييرات الآن. فنحن، الدول الصغيرة، لا نريد أن تكون مواطن ضعفا المدخل الوحيد لتعريفنا. ونحن على استعداد لأن نكون جزءاً من الحل. وفي ساموا في العام الماضي، دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بناء الشراكات بوصفه السبيل إلى المضي قدماً. فنحن ربما نكون ضعيفين بمفردنا؛ ولكن يمكننا متحدّين أن نزرع الجبال عن مواضعها.

في ذكرها السبعين: التزام جديد بالعمل“ و”الأمم المتحدة في ذكرها السبعين: السبل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“. ونظرا لذلك، لم يكن من المناسب سوى اعتماد خطتنا الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبوحي من هذه الروح، يجب علينا بالتالي، نحن المجتمع العالمي، أن نجدد العهد بالمثل العليا للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

إن مكافحة تغير المناخ تشغل مرتبة عالية في جدول الأعمال الوطني لحكومتنا. ويوم الأربعاء الماضي، كرر رئيس بلدي في خطاب له أمام البرلمان أهمية تنمية بلدنا ومستقبله، وذلك بمناسبة تقديم ميزانيتنا السنوية والبيان السياسي لحكومتنا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن سورينام هي أصغر دولة في أمريكا الجنوبية، فنحن لدينا حوالي ٨ في المائة من الغابات المدارية المحض في العالم. وبوجود مساحة ٩٤ في المائة تقريبا من البلد تغطيها الغابات المطيرة، يمكننا بكل فخر إبلاغ الجمعية بأننا الأمة الأكثر اخضراراً على وجه الأرض. وثمة نحو ١٢ في المائة من مساحتنا الإجمالية، بما في ذلك محمية سورينام الطبيعية المركزية، وهي موقع للتراث العالمي وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، قد تم تصنيفها منطقة محمية طبيعية. وتوفر أثمارنا بين ١٠ و ١٥ في المائة من إمدادات العالم من المياه العذبة. ويمكن اعتبارنا فريدين من نوعنا تقريبا، لأننا أحد البلدان القليلة الخالية من الكربون في العالم.

وعلى الرغم من هذه البركات الطبيعية المدهشة، ما فتئ بلدي يتعرض للتأثيرات الأولى الناجمة عن تغير المناخ. ولدى سورينام ٢٣٩ ميلا من السواحل المنخفضة، وهي واحدة من البلدان السبعة في العالم الأكثر تعرضا لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وتتطلع حكومتنا إلى أن يجري في باريس إبرام اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا

السنوية التاريخية لهيئة أمنا العالمية. إننا نتعهد بدعمنا الكامل لكم أثناء تأدية مهامكم بنجاح. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنحيي سلفكم، معالي السيد سام كوتيسا، على قيادته البارعة والتزامه بالمساعدة على وضع الخطة العالمية الجديدة، ونتمنى له النجاح في مساعيه المستقبلية. ونود أن نشيد بالأمين العام بان كي - مون على جهوده الممتازة في توجيه منظمنا خلال هذه الأوقات الصعبة نحو تحقيق السلام والرخاء والأمن.

لقد التزمت الأمم المتحدة عند إنشائها قبل ٧٠ عاما بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأكدت من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وإقامة العدالة العالمية، وتعزيز التقدم الاجتماعي. ولا شك في أن العقود الزمنية السبعة التي تلت ذلك أدت إلى تحقيق العديد من الإنجازات. فالأمم المتحدة، بالتعاون مع دولها الأعضاء والمنظمات المتخصصة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، عززوا وأكدوا حصول الصبيان والبنات على التعليم في جميع أنحاء العالم؛ ووقروا الإغاثة الإنسانية للمحتاجين إليها؛ وساعدوا المجتمعات على استعادة الديمقراطية؛ ودعموا المدافعين عن حقوق الإنسان؛ ومنحوا صوتا للجماعات المهمشة، لا سيما المسنين، والنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وأدوا دورا حاسما في مكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ولكن على الرغم من جوانب التقدم هذه، لا تزال هناك تحديات من قبيل الصراعات المسلحة، وصعود التربة الأصولية، وتجاهل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والشواغل الصحية العالمية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية، فضلا عن الآثار المدمرة لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية. لذلك، تشيد حكومتنا بالموضوعين الملهمين اللذين تم اختيارهما في الوقت المناسب لهذه المناقشة العامة والدورة ككل ألا وهما: ”الأمم المتحدة

قبل عقود من الزمن، اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة شكلت حجر الأساس للإلهام باعتماد مختلف الصكوك التي وضعت معايير حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتشعر حكومة بلدي بالقلق إزاء الخسائر في الأرواح والدمار الناجمة عن أعمال العنف الحالية واستمرار الصراعات المسلحة. كما يساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة الناجمة عن الأعداد الهائلة للاجئين الهاربين من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

والمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما المسائل ذات العلاقة بزيادة المشاركة السياسية للمرأة على جميع المستويات، تظل ذات أهمية خاصة للمجتمع الدولي. وتحتوي حكومتي الالتزامات التي أعلنها في هذا الصدد رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الذي عقده هؤلاء الزعماء هنا في نيويورك الأسبوع الماضي.

ومن الحيوي أن نتخذ التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال التمييز وعلى جميع الصُّعد، بما في ذلك وضع الأطر التشريعية والإدارية ذات الصلة.

على الرغم من العديد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتشكيل جدول الأعمال الدولي على مر العقود السبعة الماضية، ما زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإجحاف الاجتماعي القائم في عدد من المناطق يبعثان على القلق. تقر حكومتي بأن سياسات التنمية الاقتصادية التي تضع الإنسان في صميمها أساسية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لصالح شعوبنا وبلداننا. وتشدد حكومتي على الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة دولية مواتية، بما في ذلك الحصول على التمويل من أجل التنمية، لتقليص جميع أشكال الفقر وإتاحة الفرص الاقتصادية التي تمكن من ازدهار جميع الشعوب والبلدان.

في الواقع، يمكن لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أن تؤدي دورا حاسما في النهوض تدريجيا بالتنمية المستدامة

العام. وينبغي له أن يتضمن إجراءات محددة تهدف إلى الوفاء بالتزامات التخفيف من الآثار الضارة والتكيف. وسيكون من الضروري جعل توفير الموارد المالية أولوية، لا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات السواحل المنخفضة، إذا ما أردنا تنفيذ التدابير اللازمة بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بمواصلة تعزيز الصندوق الأخضر للمناخ، بما في ذلك الجهود الجارية لإنشاء نموذج إطاري معقول لتمويل الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، أو REDD-plus. وسوف تعرض جمهورية سورينام على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خطة عمل جديدة تتعلق بالمناخ في سياق مساهمتها المحددة والمعدّة على الصعيد الوطني.

إن الأمريكيتين ملتزمتان بتحقيق السلام والأمن تمهيدا للتنمية المستدامة. والإعلان عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام هو شهادة على استخدامنا نهجا متعدد الجوانب يكفل التنمية الطويلة الأجل لقارتنا وشعوبها. وتؤكد حكومة بلدي على الأهمية الحاسمة لعملية الحوار والدبلوماسية كعنصرين أساسيين يساهمان في تحقيق الديمقراطية، والسلام، والاستقرار، والأمن. لذلك، تؤيد حكومة بلدي التسوية السلمية والتفاوضية لمختلف أنواع النزاعات، بما في ذلك الخلافات الحدودية.

وترحب حكومة بلدي بالخطوات الإيجابية التي اتخذت نحو تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. ثمّة صداقة طويلة الأمد بين سورينام والشعب الكوبي، ونحن نرى أن العملية الجارية لتوطيد هذه العلاقات ستساعد على تعزيز السلام، والاستقرار، والوحدة، والتنمية في الأمريكيتين. وتتفق مع المجتمع الدولي على أن رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ينبغي أن يكون أولوية قصوى.

كندا والكنديون مؤازرين بشدة للأمم المتحدة ويشاركون في عملها لتحقيق نتائج لصالح مستقبلنا المشترك.

تمثلت إحدى الوسائل التي قادت بها الأمم المتحدة الطريق في سنواتها الأولى والتي لا تزال تنير الطريق أمامنا، في مجال حيوي وهو التنمية الدولية. وتفخر كندا بدعمها، قولاً وعملاً، بالالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). إن المنظمة والمجتمع الدولي الذي تمثله جديران بالثناء لأنهما يهدفان إلى القضاء على الفقر على نطاق عالمي. أنه هدف سوف يتطلب أساليب جديدة مبتكرة وشراكات جديدة. سنحتاج أيضاً إلى تعزيز الحريات الأساسية، وسيادة القانون والحكم الخاضع للمساءلة في تلك الأجزاء من العالم التي لاتزال اللبنة الأساسية الهامة جدا للتنمية المستدامة ضعيفة أو غير موجودة.

تتطلع كندا إلى التعاون مع الآخرين للحفاظ على الزخم الجاري تحقيقه بالفعل نتيجة الأهداف الإنمائية للألفية، والمضي قدماً بعزيمة متجددة. لقد حددت حكومة كندا صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال بوصفها أولوية في للتنمية التي التزمنا من أجلها بتخصيص مبلغ ٣,٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة. وبالتأكيد أحرز تقدم، ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير. ترحب كندا بإدراج صحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كوسيلة لمتابعة الالتزامات المقطوعة في إطار المبادرة التي أعلنتها مجموعة الثمانية في مسكوكا في القمة التي انعقدت في تورونتو في عام ٢٠١٤ للحفاظ على حياة كل امرأة، وفي الاستراتيجية العالمية المحددة التي تُعنى بصحة النساء الأطفال المراهقين.

بينما يلتزم المجتمع الدولي بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن إحدى أهم المسائل التي لا تزال نواجهها هي كيفية تمويل أهداف التنمية المستدامة. في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية ستحتفظ بدورها الهام، فإن المستويات الحالية والمتوقعة

والمساواة. أما على الصعيد الوطني، فقد اعتمدت حكومتي استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة. وتم التشديد في تلك الاستراتيجية للتنمية المستدامة على المكانة الجوهرية للإنسان في جهودنا من أجل التنمية.

إن الأمم المتحدة في سنتها ٧٠ تمر في مرحلة حاسمة لتصبح مؤسسة عالمية أكثر كفاءة وفعالية، ومزودة على نحو كاف بالموارد، وقادرة على الصمود أمام التحديات المقبلة. أما نحن شعوب العالم فعلينا أن نُبقي على تجدد آمال وتطلعات المنظمة. وسورينام مستعدة للإدلاء بدلونها في مجال تعزيز تعددية الأطراف في شراكة مع الدول الأخرى والمجتمع المدني لحماية كوكب الأرض والحفاظ عليه، لكي نكفل لكل فرد توفير فرصة عادلة لتطوير إمكاناته أو إمكاناتها إلى أقصى حد ممكن من أجل حياة أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد دانيال جان، نائب وزير خارجية كندا.

السيد جان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني المثول أمام الجمعية العامة اليوم لتقديم هذه الملاحظات باسم حكومة كندا في هذه الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. إن كندا بوصفها عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، قامت بدور بناء في صياغة ميثاق الأمم المتحدة وفي إنشاء المنظمة قبل وأثناء وبعد انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥. ما من شك في أنه على مر العقود السبعة الماضية، من خلال الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة والعديد من الوكالات والصناديق والبرامج المرتبطة بالأمم المتحدة، ساعدت المنظمة كثيراً في تحسين حياة وتوقعات الناس في جميع أنحاء العالم. وقد فعلت ذلك حتى في الوقت الذي كانت فيه الدول الأعضاء والأمم المتحدة نفسها تكافح لتحقيق التطلعات الأساسية للمنظمة. ومنذ ذلك الوقت، ما برحت

مساهمتها المالية المخصصة للمساعدة الإنسانية بنسبة ٣٢ في المائة استجابة للاحتياجات المتزايدة في العالم، وخاصة للبلدان التي تمر بأزمة، مثل العراق وسوريا، والفلبين، وأوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان واليمن. وبالمثل أدت كندا دوراً رائداً في العمل السريع والفعال الذي اضطلع به المجتمع الدولي للتصدي لوباء إيبولا في بعض مناطق من غرب أفريقيا.

كما أظهرنا في مرات عديدة في الماضي، فإن كندا لديها القدرة والرغبة في المساعدة في أزمة اللاجئين والمهاجرين التي تؤثر حالياً على أوروبا وفي التعامل مع هذه الأزمة. منذ إنشاء الأمم المتحدة ما برح المجتمع الدولي يواجه حالات كثيرة جدا ناجمة عن التشريد الطوعي وغير الطوعي للأشخاص. وفي حالات، مثل حالة الأفراد الذين يحاولون الفرار من الأزمة في سورية، فإن المسألة ملحة. وفي حالات أخرى، فإنها جزء من ظاهرة طويلة الأجل. نحن نعمل بالتعاون مع شركائنا للتغلب على تلك الصعوبات، بما في ذلك الإسراع بعملية إعادة توطين السوريين والعراقيين في بلادنا هذا العام.

نعلم أن الكنديين سوف يدعمون تلك الجهود بنفس روح السخاء التي اتسمت بها المساعدة التي قدموها لأشخاص آخرين منكوبين ومتضررين من الكوارث. ومع ذلك، لا يمكن أن نتوقف هناك؛ بل يجب علينا أيضاً أن نتصدى مع لانتهاكات حقوق الإنسان ونعزز الاستقرار والسلام والازدهار في المناطق التي يستبد بها عدم الاستقرار أو الصراعات العنيفة. إن الأمم المتحدة الضاربة جذورها في احترام الحقوق الأساسية والحريات الديمقراطية وسيادة القانون، أنشئت خصيصاً لهذا الغرض.

وبدون الالتزام القوي والجماعي بتلك المبادئ من جانب جميع الدول الأعضاء، فإن ثمة خطراً من أن تصبح الكلمات المهمة الواردة في ديباجة الميثاق مجرد كلمات جوفاء بلا معنى. وكما قال رئيس وزراء كندا:

للأهداف تحتاج إلى تريليونات الدولارات لتنفيذ الأهداف. علينا إيجاد سبل جديدة لتعبئة التمويل من الجهات المانحة والمؤسسات، والقطاع الخاص ومصادر أخرى لسد هذه الفجوة. ومرفق التمويل العالمي الذي أطلق دعماً لكل امرأة وكل طفل، يمثل نموذجاً ممتازاً للكيفية التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في التعاون مع الحكومات الوطنية من أجل تمويل مستدام للمبادرات الخاصة بصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال. إن الاستثمار الإضافي المتأتي من مرفق التمويل العالمي وآليات التمويل المبتكرة الأخرى سوف يحدد مسار زيادة التمويل لينتقل من مليارات الدولارات المخصصة لتمويل التنمية إلى تريليونات الدولارات المطلوبة إذا كنا نريد تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ستواصل كندا القيام بدور قيادي في المساعدة على إنشاء تلك الآليات لضمان التمويل المستدام والاستفادة من خبرة وموارد القطاع الخاص دعماً لنتائج التنمية.

(تكلم بالفرنسية)

أما المساعدة الإنسانية فهي حتى أكثر أهمية حيث يمكن محو التقدم المحرز في التنمية بين عشية وضحاها بسبب الكوارث الطبيعية، والعنف السياسي والصراعات الدولية أو الأزمات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي الحاد أو انتشار الأمراض. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أول قمة عالمية إنسانية على الإطلاق والمقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٦، علينا جميعاً أن نسعى جاهدين إلى زيادة عزم البلدان على احترام القانون الإنساني الدولي من أجل حماية المدنيين وتعزيز الصمود أمام الأزمات المحتملة، لا سيما أن نضمن بأن تكون الحكومات الوطنية مجهزة للتعامل مع تلك الأزمات.

إن كندا، استجابة منها للاحتياجات البشرية، تسعى دائماً إلى العمل بسخاء وسرعة وفعالية لإنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة والحفاظ على كرامة الناس الأكثر تضرراً. من الجدير بالذكر أن كندا زادت في عام ٢٠١٤ من

مساهمة مالية إضافية للناجين من الاعتداءات التي يرتكبها داعش ولدعم العمل الهام الذي تضطلع به السيدة بانغورا.

وما فتئت كندا تعمل منذ زمن طويل من أجل استقلال النساء والفتيات وزيادة احترام حقوقهن في حالات التراجع. ولذلك السبب، نؤيد إجراء استعراض رفيع المستوى لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن، كما فعلنا في السنوات الخمس عشرة الماضية، أي منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو أول قرار بشأن هذه المسألة. وتضطلع كندا بدور قيادي في الحملة العالمية للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وهي جميعا ممارسات ضارة وواسعة الانتشار تهدد حياة الفتيات ومستقبلهن في أرجاء العالم، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة ليس عليهن فحسب، بل وعلى المجتمعات المحلية أيضا.

(تكلم بالإنكليزية)

ويجب الحفاظ على نظامنا الدولي المبني على القواعد. وستفقد الضمانات الدولية معناها إذا انتهكت القواعد بشكل صارخ. ويجب أن نواجه هذه التحديات الحادة للأمن وحقوق الإنسان، كما هو الحال في العراق وسورية، فضلا عن التجاوزات التي تأتي في أعقاب أعمال العدوان، مثل الغزو الروسي لأوكرانيا والضم غير الشرعي للقرم والتدخل المستمر في شرق أوكرانيا. ويجب ألا يستخدم القادة هذا المنبر لتقويض المبادئ التي أنشئت على أساسها هذه المنظمة، بل ينبغي استخدام هذا المنبر للتصدي لهذه التهديدات العالمية والرد عليها.

إن إيران وكوريا الشمالية بلدان ينتهكان باستمرار المعايير الدولية في هذا المجال وتقمع حكومتاهما الشعب وتهددان جيرانهما، فضلا عن تهديد السلم العالمي. ويثير عدم الامتثال على مدى عقود تساؤلات بشأن الطموحات والنوايا. ولا تكفي التعهدات اللفظية أو الوعود على الورق. ويجب

”وحيثما يغزر البؤس البشري، وحيثما يكون الفقر المدقع هو القاعدة، وحيثما تُنكر العدالة بشكل ممنهج، لا يوجد سلام حقيقي - بل توجد بذور صراع مستقبلي فحسب“ (A/69/PV.11، صفحة ١٤).

وتواصل كندا دعم طائفة واسعة من المبادرات والتدابير التي وضعتها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن، بما في ذلك أحدث الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وتحديد سبل جديدة لمكافحة التطرف العنيف.

وأكثر من يعاني في النزاعات الداخلية والدولية هم المدنيون الأبرياء، كما نشهد اليوم في العراق وسورية، حيث ينشر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية الدمار. ونشعر بالقلق إزاء ظهور حركة طالبان مجددا في شمال أفغانستان ونطاق الطموح الذي أبداه داعش والشبكات التابعة له الآخذة في التوسع في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة الساحل، فضلا عن الكيانات الفرعية التابعة له، مثل جماعة بوكو حرام. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ خطوات هامة لمكافحة الإرهاب معا. وفي مواجهة تلك الحالة، فإن إجراءات كندا لا تشمل دورها في التحالف العسكرية لمكافحة التهديد المباشر الذي يشكله داعش فحسب، ولكنها تبذل أيضا جهودا لتقديم المساعدة الإنسانية. وستواصل كندا دعم الأقليات العرقية والدينية التي يتعرض وجودها ذاته للخطر.

ونحن ملتزمون بتوجيه انتباه الجميع إلى آثار العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات الوحشية التي يرتكبه تنظيم داعش بحق النساء والفتيات. ففي تموز/يوليه الماضي، استضافنا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، التي قدمت رسوماً بيانية واستنتاجات مفصلة توصلت إليها بعثة التقييم التابعة لها في الشرق الأوسط إلى أعضاء التحالف العالمي لمكافحة التنظيم خلال اجتماعهم في مدينة كيبك. وفي ذلك الاجتماع، أعلنت كندا عن

مع جميع الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل التوصل إلى اتفاق فعال يتعلق بتغير المناخ في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠ في الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام في باريس. وترى كندا أن أي اتفاق فعال يجب أن يتناول التخفيف والتكيف على حد سواء، والأهم من ذلك، فإن ذلك الاتفاق يجب أن يشمل التزام جميع المسبيين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة باتخاذ إجراءات للتخفيف. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلنت كندا عن هدفها في مجال تغير المناخ لما بعد عام ٢٠٢٠ وهو الحد على نطاق الاقتصاد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٠ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٥ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف طموح يتماشى مع البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى ويجسد ظروفنا الوطنية، بما في ذلك موقف كندا بصفتها رائدا على الصعيد العالمي في توليد الكهرباء النظيفة.

وتدرك كندا أن التمويل يشكل جانبا رئيسيا من جوانب المناقشة، وإذ نمضي قدما مع شركائنا، فإننا سنواصل، كما فعلنا في الماضي، دعم التمويل الدولي في مجال تغير المناخ. وقد تبرعت كندا بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار للصندوق الأخضر للمناخ، بالإضافة إلى استثمار سابق بمبلغ ١,٢ بليون دولار قدمناه في إطار تمويل البداية السريعة لمكافحة تغير المناخ، الأمر الذي ساعد في إقامة عدد من المشاريع المفيدة في أكثر من ٧٠ بلدا ناميا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اليماني (اليمن).

منذ البداية، كانت كندا أحد أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة وأكثرهم موثوقية. وفي ضوء هذا الدعم، ينبغي ألا يكون مستغربا أن تتوقع حكومة كندا والكنديون أن تُنفق الأموال بحكمة وأنه يتعين إخضاع الأمم المتحدة للمساءلة عن النفقات.

أن يكون هناك دليل قابل للتحقق على الامتثال مع فرض عقوبات شديدة على التحدي المستمر. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر الجهود التي تبذلها مجموعة الخمسة زائدا واحدا، ولكن الاختبار الحقيقي لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن إيران، أو أي اتفاق مماثل، سيكون تنفيذه الملموس والتحقق منه بشكل مستقل. فالأفعال صوتها أعلى من الكلام. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن ندمم قدرات الرصد في الوكالات ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وأن نحافظ عليها ونعززها - عند الاقتضاء - وأن نكفل تطابق الأفعال التي يمكن التحقق منها مع الكلمات التصالحية. وما من شيء على المحك في هذه المسائل سوى مصداقية الأمم المتحدة.

وكما هو الحال في أي منظمة، من الأهمية بمكان أن تعيد الأمم المتحدة تقييم ما تقوم به والكيفية التي تسعى بها إلى تحقيق أهدافها في ضوء التغييرات الملحوظة منذ إنشائها. وتدعم كندا بكل إخلاص الاستعراض الرفيع المستوى لعمليات السلام. ولا نستطيع دائما الاعتماد على صكوك الماضي من أجل التعامل مع أزمات اليوم.

وتشهد الحرية والسلام والاستقرار الطريق إلى تحقيق الرخاء الدائم. وكما نعلم جميعا، فإن الطريق إلى التنمية المستدامة الحقيقية يتطلب اتخاذ إجراءات على مستويات كثيرة ومع العديد من الشركاء. ويمثل النمو بقيادة القطاع الخاص عنصرا أساسيا لتحقيق ذلك الهدف وللحد من الفقر. وتكمن التجارة والاستثمار في صميم هذا الجهد. ولهذا السبب، فإن كندا مؤيد قوي لبناء نظام تجاري حر ومنفتح يشجع النمو ويسهم في تحقيق التنمية ويدعم الحد من الفقر في جميع مناطق العالم.

وربما لا توجد مسألة تذكرنا بأننا جميعا جزء من عالم واحد أكثر من الخطر الذي يهدد رفاهنا الجماعي الذي يشكله تغير المناخ، والذي يمثل تحديا عالميا يتطلب حولا عالمية. وتتعامل كندا بجدية مع التحدي المتمثل في تغير المناخ وتعمل

استعداداً وتوثيقاً لتعزيز الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسة العظيمة وتحسينه. وفي واقع الأمر، فإن الأمم المتحدة هي خط الدفاع الأول والأخير عن سان مارينو، وهي دولة صغيرة بلا جيش، محدودة الأراضي والموارد.

وحتى أقوى البلدان وأكبرها لا يمكنها أن تتعامل مع تعقد المشاكل وتعددتها في عالمنا اليوم لوحدها. فهي تحتاج إلى الأمم المتحدة أيضاً. وبمساعدة منظومة الأمم المتحدة قمنا، نحن الدول الأعضاء، على مر السنين بإرساء أسس السلام من خلال منع العديد من النزاعات وإهانتها. واستطعنا تخليص الملايين من الفقر المدقع وأحرزنا تقدماً مهماً في النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة والقانون الدولي.

ولكن، على الرغم من كل جهودنا ونجاحاتنا، ما زال المجتمع الدولي يواجه نفس التحديات: الحرب والفقر وعدم المساواة والتمييز والعنف ضد النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نواجه اليوم تحديات عالمية جديدة، مثل تغير المناخ والأزمات الاقتصادية والمالية والبطالة التي لا هودة فيها، والهجرة الدولية والإرهاب. تلك التهديدات الجديدة مترابطة، وعلينا معاً أن نعمل مع الأمم المتحدة من أجل التصدي لها والقضاء عليها.

وشعوبنا في جميع أنحاء العالم تتطلع إلى قيادة الأمم المتحدة. ولذلك، فإن إصلاحها أمر أساسي ويجب أن يبقى في صميم جهودنا الجماعية خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. لا بد أن نجعل المنظمة أكثر فعالية، مع الحفاظ على نزاهتها وتعزيز مكانتها.

ويوماً بعد يوم، نشهد فصولاً من الهجرة المساوية من أفريقيا وآسيا صوب أوروبا. يرحل أولئك الأشخاص اليائسون عن بلادهم ويتركون أسرهم فراراً من النزاع والعنف والاضطهاد. ويلقى الآلاف منهم حتفهم في البحر الأبيض المتوسط. وقد سرنا الاجتماع الرفيع المستوى المعقود

وكما قلت في البداية، فإن الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة منذ إنشائها اتسمت بالاتساق على نحو ملحوظ، ألا وهي، المساعدة في تحقيق المزيد من الرخاء والأمن، وتعزيز الاحترام المتبادل والإنصاف وحسن السلوك الدولي، وفي نهاية المطاف، إلهام الناس في كل مكان والحفاظ على آمالهم في مستقبل أفضل. ونحن نسعى جاهدين مع أصدقائنا وشركائنا في المجتمع العالمي إلى جعل هذا العالم مكاناً أفضل وإلى جعل الأمم المتحدة أداة أفضل لتحقيق هذه الأهداف. وتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى، كما فعلنا على مدار سبعة عقود، في سبيل تحقيق هذا المقصد المشترك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة، السيد دانييل

بوديني، رئيس وفد جمهورية سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أهنئ الرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين. كما أود أن أثنى على عمل معالي السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص الشكر إلى الأمين العام بان كي - مون على جهوده الدؤوبة في قيادة الأمم المتحدة.

لقد توجت نتيجة هذه الجهود بالنجاح الكبير جدا المؤتمر

قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبهذه المناقشة العامة، فضلاً عن الزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرانسيس إلى الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3).

وسان مارينو تقدر كذلك الاهتمام المستمر والتزيه الذي

يبدیه الأمين العام حيال كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبعد ٧٠ عاماً، نجحت الأمم المتحدة لا في اجتياز اختبار

الزمن فحسب، فهي لا تزال تمثل منارة تبتث الأمل لجميع بلداننا. وأعتقد أنه ينبغي لنا، في المستقبل، أن نكون أكثر

مسؤولية مواطنيه وأن يعمل المجتمع الدولي على تنفيذ الخطة الجديدة. وسان مارينو ترحب بما سيقوم به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقييم للتقدم المحرز في التنفيذ. ومع ذلك، من الأهمية بمكان إنشاء آلية شاملة وفعالة للاستعراض والمساءلة.

وجمهورية سان مارينو ما فتئت تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأكثر ضعفاً، كالنساء والأطفال والمسنين والمعوقين. وإلى اليوم، لا تزال المرأة ضحية للتمييز والعنف في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك في أكثر البلدان المتقدمة نمواً. والاتجار بالنساء مشكلة لم تجد طريقها إلى الحل. والمرأة التي تعيش في حالات النزاع وما بعد النزاع غالباً ما تكون عرضة للعنف الجنسي والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة. كما أن الأطفال، وهم أضعف الفئات، يتعرضون للعنف والإيذاء والاستغلال أيضاً. وأعداد كبيرة من الأطفال في شتى أنحاء العالم لا يملكون الوصول إلى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم بعد. ومن واجبنا حماية أطفالنا ومساعدتهم. وإلى جانب ذلك، يجب أن يعمل المجتمع الدولي على إدماج المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتنا بالكامل.

إن الحرية والسلام يمثلان دائماً القيم الأساسية لجمهورية سان مارينو على مدى قرون من تاريخها. سان مارينو بلد صغير، ولكنها تلتزم التزاماً قوياً بتطبيق قيم الأمم المتحدة العالمية والمبادئ المكرسة في ميثاقها. ويشرفنا أن نقدم إسهامنا في مجتمع الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس راؤول موراليس موسكوسو، وزير الخارجية في جمهورية غواتيمالا.

السيد موراليس موسكوسو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أقف أمام هذا المنتدى الأعلى للأمم المتحدة،

هنا في المقر قبل بضعة أيام، بشأن تعزيز التعاون في مجال الهجرة وتحركات اللاجئين من منظور خطة التنمية الجديدة.

إن سان مارينو لا يمكن أن تتجاهل ما يحدث في العراق وسوريا، حيث يجري تنفيذ عملية لإنسانية للتطهير العرقي والديني بشراسة لا مثيل لها. وفي ظل القيادة المقتدرة للسيد ستيفان دي ميستورا، نأمل أن يتم التوصل إلى حل دبلوماسي في المستقبل القريب.

وترى سان مارينو أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو أحد المهام الأكثر أهمية التي ينبغي معالجتها، فالآلاف من تلك الأسلحة جاهز للاستخدام في أي وقت. ولا يمكن أن نتحمل الانتظار أكثر من ذلك.

وتعتقد سان مارينو بقوة بضرورة مواصلة تنشيط الجمعية العامة وتمكينها، فهي المحفل الذي يمكن من خلاله إيجاد حلول لتحديات اليوم والتوصل إلى توافق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ونثني على مجلس الأمن لكل العمل الدقيق والصعب الذي أنجزه على مر السنين لصالح السلم والأمن. ومع ذلك، فقد آن الأوان للإصلاح. ونرى أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يشمل توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين واعتماد توزيع جغرافي أكثر توازناً. ونحن مقتنعون بأنه حتى يكون ذلك الإصلاح سريعاً، يجب أن يتم ذلك من خلال أوسع توافق ممكن في الآراء.

نرحب باعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجديدة قبل أيام قليلة في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وهي تمثل فرصة فريدة لإعداد مستقبل أكثر إشراقاً لمواطنينا. والأهداف الواردة في صلب الخطة الجديدة طموحة؛ وسوف توجه جهودنا في السعي للقضاء على الفقر وتمكين الناس وحماية كرامة الإنسان والرخاء المشترك، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع، وحماية كوكبنا. وبعد أن يعتمد كل بلد جدول أعماله الوطني، من المهم أن يتحمل

أشهر من الاحتجاج. وقد استمرت الاحتجاجات، في الواقع، ٢٢ أسبوعاً اتسم خلالها السلوك الجماعي للمواطنين بالمثالية، دون وقوع حوادث من أي نوع، ودون تخريب ولا أي عمل عدواني من أي نوع.

وقد أدت تلك الحركة الشعبية الرائعة إلى استقالة ومحكمة نائب الرئيس، ثم رئيس الجمهورية، إلى جانب غيرهما من المسؤولين الحكوميين والأفراد. وفي ذلك الصدد، من المهم التشديد على الدور الذي أدته الأمم المتحدة من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا بدعمها مكتب المدعي العام. ونتيجة لما تقدم، واسترشاداً بإطار دستورنا السياسي، جرى تطوير عملية توجت بتعيين الرئيس أليخاندرو مالدونادو أغيري في ٣ أيلول/سبتمبر، وانتخاب نائب الرئيس خوان ألفونسو فوينتس سوريا في ١٦ أيلول/سبتمبر. وتقع عليهما الآن مسؤولية قيادة البلد نحو نقل السلطة الرئاسية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وأود أن أشدد على أنه، بالرغم من التحديات الخطيرة التي برزت، فإن قوانيننا ومؤسساتنا المشكّلة بموجب القانون وفرت الاستجابة. فقد ظل النظام الدستوري متماسكاً، ولم ينتهك أي قانون. وقد واصلت الآليات الدستورية ونظام العدالة والنظام الانتخابي ووسائل التواصل الاجتماعي أداء وظائفها؛ وبشكل أعم، برهنت ديمقراطيتنا القائمة على المشاركة على قوتها.

وقد أثرت كل هذه العوامل على نتائج الانتخابات العامة التي أُجريت في ٦ أيلول/سبتمبر، وكان لها أثرها على إقبال الناخبين، الذي بلغ أعلى نسبة له منذ عودة الديمقراطية قبل ٣٠ عاماً. فهذه المكاسب الهامة هي مكاسب لجميع الغواتيماليين الذين يطالبون بتغيير جذري وفوري. إن لهم آمالاً عريضة ويتوقعون رؤية نتائج ملموسة يستفيد منها المواطن في مدى قصير، من كل من الحكومة الانتقالية الحالية ومن تلك التي

بصفتي ممثل حكومة غواتيمالا ورئيس الجمهورية، السيد أليخاندرو مالدونادو أغيري.

أتوجه بالتحية إلى السيد ماغتر لكتيفوت، رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، إنه سيقودها بكل اقتدار بما له من خبرة واسعة وحنكة معروفة جيداً.

أود أن أستهل بياني بالإعراب لشعب وحكومة غواتيمالا عن الحزن والأسى بعد المأساة التي وقعت ليلة الخميس الماضي، ١ تشرين الأول/أكتوبر، عندما دُفن ١٢٥ متزلاً على الأقل في انهيار أرضي وقع في بلدة قريبة من غواتيمالا سيتي، وقتل ٣٣ شخصاً في غضون ساعتين، وأدى إلى اختفاء قرابة ٦٠٠ آخرين، فضلاً عن عدد كبير من الجرحى. وقد وقع الانهيار نتيجة الأمطار الغزيرة التي اجتاحت غواتيمالا، بعد ما يقرب من ١٢ أسبوعاً من الجفاف الشديد، مما ألحق بالقطاع الزراعي في البلاد أضراراً جسيمة. وفرقنا للإنقاذ تقوم الآن بالبحث عن ناجين. ويشارك في هذه العملية أكثر من ٦١٦ من رجال الإنقاذ، ويقدم المواطنون دعماً قيماً ونموذجياً. ونحن ممتنون للتضامن الدولي الذي أبداه العالم إزاء غواتيمالا في أعقاب تلك المأساة.

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، قام نائب رئيس غواتيمالا باستعراض الأحداث الجسام التي حدثت في بلدنا في الأشهر الأخيرة، والتي مثلت لحظة فاصلة في تاريخنا السياسي (انظر A/70/PV.6). وقد وصف كيف أن شعب غواتيمالا خرج، في نيسان/أبريل، إلى الشوارع بأعداد هائلة للبرهنة على رفضه التام للفساد وسخطه على انهيار النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي لم يتمكن من التغلب على الفقر والتمييز بجميع أنواعه والذي كشفت عن عيوب خطيرة في نظام الحوكمة لدينا. ومن المهم التشديد على الطبيعة الجماهيرية للحركة الوطنية، وخاصة طابعها السلمي. فلم تكن هناك حادثة عنف واحدة خلال أربعة

الأمريكية. تلك ظاهرة قديمة، ولكن طرأ الآن ما يدعو إلى القلق، وهو الهجرة المتنامية للبنين والبنات القصر الذين يغادرون غير مصحوبين بأي من ذويهم، بهدف أساسي وهو جمع شمل الأسرة. فبلداننا بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان بقاء هؤلاء الأطفال في ديارهم بدلا من المخاطرة بحياتهم.

وتشكل غواتيمالا وهندوراس والسلفادور المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى. وبدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وضعنا خطة التحالف من أجل تحقيق الرخاء، التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولتكون إطارا يتيح آفاقا اقتصادية جديدة وأفضل؛ ولتوفير الشروط اللازمة لتحقيق أمن مديني أفضل؛ ولإنشاء شبكة أمان اجتماعي لأفراد مجتمعاتنا الأكثر ضعفا؛ ولتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية. وتعترم البلدان الثلاثة في مشاريع ميزانيات عام ٢٠١٦ تخصيص حوالي ٢,٨ مليون دولار لتنفيذ الخطة. فهناك مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولا مناص من إصلاح قوانين الهجرة في الولايات المتحدة، لأنها مسألة مبادئ واحترام حقوق الإنسان. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها الرئيس باراك أوباما، وأغتنم هذه الفرصة لأجدد دعوة حكومة بلدي إلى الموافقة على منح المهاجرين من غواتيمالا وضع الحماية المؤقتة. وتحتاج دولة غواتيمالا، من جانبها، إلى توسيع شبكتها القنصلية في أقرب وقت ممكن، خاصة في بلدان أمريكا الشمالية، من أجل توفير الحماية والخدمات القنصلية لمواطنيها.

وتمثل الكوارث الطبيعية أحد الأسباب الرئيسية للهجرة. وقد أثر الجفاف الطويل وتأخر موسم الأمطار خلال موسم الحصاد الأول، مرة أخرى هذا العام، على الأمن الغذائي للأسر الأكثر ضعفا. وتضرر أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ أسرة حاليا، وهو ما يمثل حوالي ٦٠٠ ألف نسمة يفتقرون إلى ما يكفي من احتياجاتهم الأساسية من الغذاء. ونحن ممتنون على التعاون الذي تلقيناه،

ستنتخب في الجولة الثانية من التصويت التي ستجري في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وتطالب مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي بالإصلاح العاجل لقوانين معينة، بما في ذلك تلك التي تنظم الخدمة المدنية والعملية الانتخابية والأحزاب السياسية والتعليم القانوني والعقود الحكومية. ولعل الجانب الأكثر أهمية هو الأثر الاجتماعي للوعي الجماعي بحاجة غواتيمالا إلى العمل على تحقيق مستقبل مبني على سيادة صلبة وحقيقية للقانون. وكما ذكرنا في بياننا أثناء مؤتمر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)،

”غواتيمالا الخفية، التي تتكون من السكان الأصليين والفلاحين الذين ظلوا مهمشين من جانب النظام، غير مقتنعة بنهج الاستكانة الذي يتبعه قادتهم؛ لكنها اجتاحت الشوارع للتحذير من أن تعديل بعض القوانين لا يكفي. إنهم يطلبون إصلاحات الدولة من أجل تحقيق تحول كبير للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتيح لهم التغلب على الفقر والاستبعاد والعنصرية، وبالتالي وضع مفهوم حقيقي للتضامن الوطني والدولي، وهو عنصر أساسي للسلام والأمن“ (A/70/PV.6، صفحة ٥).

وبالتالي، من المهم لغواتيمالا أن تستجيب على النحو المناسب لاحتياجات السكان، من أجل تعزيز الديمقراطية على الأساس الذي وضعته تلك الحركة الاستثنائية ومن أجل تحقيق مجتمع أكثر سلما وأقل استبعادا وأكثر إنصافا.

ومن التحديات الرئيسية التي تواجه دولة غواتيمالا، تهيئة ظروف معيشية أفضل لمواطنيها لتجنب هجرة العديد ممن يسعون إلى التماس آفاق أفضل في الخارج. فالهجرة ينبغي أن تكون خيارا لا ضرورة. وحاليا يعيش ما يقرب من مليوني غواتيمالي خارج البلد، معظمهم في الولايات المتحدة

وعلاوة على ذلك، ترحب غواتيمالا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بوصف ذلك خطوة هامة نحو تعزيز التعاون في نصف الكرة الغربي. وفي هذا الصدد، نثق أن نرى نهاية للحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما.

ونشيد أيضا بالمصالحة وبيئة التعاون المتزايد التي تولدت فيما بين الطرفين على جانبي مضيق تاوان. ونأمل في أن يمتد جو التعاون أيضا إلى الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

وأنقل الآن إلى موقفنا بشأن بعض التحديات التي تواجه الأمم المتحدة مع بداية هذه الدورة. أود أن أكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الذي طال أمده في سورية، والذي أسفر عن معاناة وتكلفة باهظة في الأرواح، كما يتبين من الصور المفزعة لموجات الهجرة الحالية.

وأود في الوقت نفسه، تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام، والتأكيد مجددا على دعمنا الكامل للمبادئ الأساسية لهذه العمليات، التي لا تزال هامة وبنبغي الحفاظ عليها. إن مساهمة غواتيمالا في هذه البعثات شهادة على التزامنا القوي بالسلام والأمن الدوليين. وعتقد أن خطوة مهمة اتخذت في استعراض وتقييم تلك البعثات من خلال عمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات الفريق (A/70/357). ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشة جادة لكل التدابير التي يمكن أن تحسن مساهمتنا في بعثات حفظ السلام، وفي نجاح هذه العمليات.

ونحن نتفق مع الوفود الأخرى بأن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) خطوة هامة لإكمال ما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية في المستقبل. وننضم إلى المطالبة باستجابة في مؤتمر قمة باريس إلى التحديات الهائلة

وندعو إلى المزيد من التعاون، أساسا لأنه إضافة إلى الفقر المزمّن تأتي الكوارث الطبيعية وتلك من صنع الإنسان التي يرفضها المواطنون. ومع ذلك، فإن مصدر قوتنا بلا شك هو الرغبة في المشاركة المدنية التي يجب أن تدعمها الحكومة الانتقالية وتستجيب لها بفعالية على الرغم من ندرة الموارد.

وفي الوقت نفسه، أكرر التزام الدولة تجاه المجتمعات المتضررة من بناء سد تشيكسوي للطاقة الكهرومائية. ونحن ملتزمون بدفع التعويضات للفتات المتضررة ونتوقع البدء في صرف الدفعات الأولى في الأسابيع القادمة كجزء من العملية التي نأمل في ختامها بنجاح.

وأود الآن أن أذكر بعض المواضيع المتعلقة بسياستنا الخارجية. أولا، يسرني أن أعلن أننا واصلنا إحراز التقدم في علاقاتنا الثنائية مع جيراننا. ففيما يتعلق ببليز، التزمنا باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للبحث عن حل نهائي لمنازعاتنا الإقليمية والبحرية والجزرية، حسبما اتفق عليه البلدان. ونحن نتطلع إلى دخول ١٣ اتفاقية ثنائية تم توقيعها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبروتوكول الاتفاق الموقع في أيار/مايو من عام ٢٠٠٨، حيز النفاذ.

ومع المكسيك، نحافظ على برنامج قوي وهام وتعاون دينامي غير مسبوق.

وقد وقعنا مؤخرا ١٢ اتفاقا بشأن المسائل الاقتصادية والتجارة ومسائل الطاقة وتحديث الحدود، بالإضافة إلى التصدي على نحو مشترك لتحديات من قبيل الهجرة والجريمة المنظمة. وقد أحرزنا مع هندوراس تقدما بشأن الاتحاد الجمركي، وهو التزام معلق منذ سنوات عديدة يشكل جزءا من عملية التكامل بين دول أمريكا الوسطى. وسيكون أول اتحاد جمركي في نصف الكرة الأمريكي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

تتعهد بدعم العمل المقبل. ونود أيضا اغتنام الفرصة للإعراب عن خالص امتناننا للسيد سام كوتيسا، على قيادته المقتدرة أثناء الدورة التاسعة والستين.

ونحن نجتمع هنا اليوم في أوقات صعبة على نحو خطير، ومع ذلك لا تزال مفعمة بالأمل. إن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تكتسي أهمية أكبر، أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لمستقبلنا المشترك. ويجب أن نؤكد من جديد ليس فقط إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وبين الدول، كبيرها وصغيرها، بل أيضا مضاعفة جهودنا المبذولة لدعم هذه الحقوق. ويجب أن يضيء تصميما الجماعي على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة، الشراكات على أرض الواقع لمكافحة الفقر، وحماية أكثر الفئات ضعفا بين ظهرانيها، وحماية الكوكب الوحيد الذي ندعوه موطننا.

ولذلك، فإنه في حين أن التحديات - العنف والحرب، والفقر والمرض، وارتفاع مستوى سطح البحار، وحرائق الغابات، فضلا عن الجفاف الناجم عن تغير المناخ - هي تحديات هائلة، فذلك ينطبق أيضا على العزم الذي أتشاطرته مع الجميع هنا اليوم، للوفاء بالتزامنا بتحويل عالمنا من خلال التنفيذ العاجل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

وأود أن أهنئ الأمين العام، والميسرين والآلاف من الأشخاص الذين كان لتفانيهم في العمل الأثر في جعل أهداف التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠، مجموعة قوية من الضرورات لإحداث تغيير تحويلي تحتاجه جميع شعوبنا بصورة ملحة للحفاظ على ثقافتنا وبيئتنا واقتصاداتنا، ولضمان مستقبل مستدام ومزدهر لأطفالنا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب بإيجاز عن أسف رئيس بلدي إزاء محنة العدد الغفير من اللاجئين الذين يسعون لإيجاد ملاذات

التي يشكلها تغير المناخ، ونأمل أن يصدر عنه صك ملزم قانونا. وأود أن أطلع الجمعية العامة على أن غواتيمالا قد قامت بالفعل بدورها. لقد أقرت بالفعل بعض القوانين الهامة والوثائق الوطنية من أجل تقديمها في مؤتمر القمة.

لقد تابعنا النقاش الدائر بشأن إصلاح هيئات الأمم المتحدة الرئيسية واستعراض أساليب عملها. ونحن ندرك أن المجتمع الدولي يواجه موارد محدودة وكما كبيرا جدا من الاحتياجات وفئات ضعيفة من السكان يتعامل معها. ولئن كنا نقر بالدور القيم الذي تؤديه الأمم المتحدة للبشرية، فإننا نخذر من بقاء المنظمة في التكيف مع ظروف القرن الحادي والعشرين. لنوحد الجهود للنهوض بهذه الخطة الطموحة من أجل الأجيال القادمة.

وفي مواجهة خسارة العديد من الأرواح أثناء الصراعات في أنحاء العالم، فضلا عن التهديدات الجديدة، فإن الوقت مناسب لكي تسأل الدول الأعضاء نفسها عما إذا كنا نفي بالوعد الذي تأسست المنظمة لأجله، "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". لكننا نؤكد من جديد إيماننا بالأمم المتحدة، بينما نحتفل بذكرها السنوية الـ ٧٠، ونحن على ثقة من أنه باستطاعة جميع الدول الأعضاء ضمان أهميتها المتزايدة للمستقبل من أجل التركيز على السلام والأمن وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية بالاو.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الرئيس تومي إيسانغ ريمغيزاو الإبن، رئيس جمهورية بالاو، يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين.

بادئ ذي بدء، تود بالاو أن تهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لقيادة عملنا خلال الدورة السبعين. ونحن

المساواة بين الجنسين. ونحن نعلم الآن أن التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف كان مثيراً للإعجاب، لكنه غير منتظم. وعملنا لزيادة تلك الأهداف واعتماد مجموعة جديدة مكونة من ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة، يجسد اعترافاً واضحاً جداً بأنه كان من شأن نتائج الأهداف الإنمائية أن تكون أكثر تأثيراً لو أنها عالجت الأسباب الأساسية للفقر والتدهور البيئي، ولو تحقق على نحو أفضل الهدف ٨ المتعلق بالشراكات.

ومن خلال ١٥ عاماً من الخبرة، ندرك الآن أنه لا يمكننا توسيع نطاق الإجراء العاجل اللازم لتحقيق الطاقة الكاملة للتنمية المستدامة لشعبنا، للمحيطات، للغابات والمناطق الساحلية التي تحفظ ثقافتنا ووسائل عيشنا، إلا من خلال التعاون والشراكة الدوليين مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وكلّي أمل الآن، في عام ٢٠١٥، بأن نحتضن جميعاً الهدف الأسمى الذي تمثله الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، أي التزامنا بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. إن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا في تموز/يوليه، كان الاختبار الأول لدرجة التزام البلدان متقدمة النمو بتزويد الخطة الجديدة للتنمية بالسبل اللازمة للارتقاء إلى مستوى الطموح المقترح الجديد. ومن المؤسف أن خطة عمل أديس أبابا أكدت عموماً مجرد الالتزامات المقطوعة بالخطة المنتهية للأهداف الإنمائية للألفية، وأخفقت في ردم الهوة بين الكلام البليغ والالتزامات المالية الموسعة الواقعية.

ومن الواضح أن المطلوب شراكة عالمية أكثر طموحاً وقوة. والتقرير السنوي لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل تقرير عام ٢٠١٥ الصادر مؤخراً، أبرز عدة وجوه قصور في الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وقدم مذكرات واقعية بضرورة تكثيف الجهود بقدر كبير للوفاء بالالتزامات الدولية طويلة الأمد.

سلام ورخاء لهم ولأسرهم، أثناء سفرهم بينما يبحثون عن الملجأ والحماية بعيداً عن أوطانهم التي مزقتها الصراعات التي اندلعت وتفاقت بسبب النزاع الداخلي و/أو التدهور البيئي وتغير المناخ.

إن موضوع المناقشة العامة في الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، "الأمم المتحدة في سنتها السبعين: التزام جديد بالعمل"، ملائم جداً للمناسبة الرفيعة المستوى لهذا العام، مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد قبل المناقشة العامة واعتمد القرار ١/٧٠، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي يتضمن أهداف التنمية المستدامة.

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة، ألقى قداسة البابا فرانسيس كلمة أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3)، مؤكداً فيها من جديد على موضوع المنشور البابوي "كن مسبّحاً"، الذي انتقد فيه استخدام موارد كوكبنا بصورة غير مسؤولة، مما أدى إلى التدهور البيئي والاحترار العالمي. فلنجعل تعليقاته مصدر إلهام لنا جميعاً، من شأنه أن يغير قلوبنا وعقولنا وأفعالنا من أجل مستقبل أفضل يركز انتباه العالم إلى أكثر المستضعفين بين ظهرانينا وعلى أماننا الأرض.

أيها الأصدقاء، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يتم تذكّر هذه الدورة للجمعية العامة بعد جيل من الآن بوصفها الحدث المميز حيث قررت دول العالم، بأكبر تصميم، عكس مسار تيار التنمية بدون ضوابط، واستغلال كوكبنا، ومضاعفة الجهود للقضاء على الفقر وحماية الفئة الأضعف فيما بيننا والالتزام حقاً بإجراءات تحويلية.

وقبل خمسة عشر عاماً التزمت ١٨٩ بلداً و ٢٣ منظمة دولية بالمضي قدماً بالأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وقد شكّلت تلك الأهداف الإطار لالتزام عالمي جديد بالحد من الفقر المدقع، وتحسين الصحة، وتعزيز الاستدامة البيئية ومعالجة

والتزايد لجهود بالاو الموسّعة في المراقبة البحرية والإنفاذ. وهذا أساسي إذا أردنا أن نحمي بنجاح محمية بالاو البحرية الوطنية الجديدة المقترحة.

وتودّ بالاو أيضاً التنويه بصداقتها العظيمة مع اليابان، وبالدعم الاقتصادي البارز الذي تلقّيناه منها على مرّ السنين. كما نودّ الإعراب عن امتناننا الصادق لها على دعمها السخيّ ومساعدتها العامة والخاصة لجهودنا في المراقبة البحرية والإنفاذ. وإننا ماضون في الإعراب عن دعمنا لتوسيع مجلس الأمن وإصلاحه، ولعضوية اليابان الدائمة فيه.

وتودّ بالاو كذلك أن تشكر جمهورية الصين في تايوان على صداقتها ودعمها الاقتصادي في مساعدة بالاو على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تودّ أيضاً التنويه بالتزام تايوان بخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٥. وإننا نحث منظومة الأمم المتحدة على إشراك تايوان في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى مشاركة تايوان في الآليات البيئية الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ولدى تايوان قدرات تقنية في مجالات عديدة يمكن تقاسمها مع العالم. ولذا، ينبغي أن تشارك أيضاً في الاجتماعات والآليات والأطر الدولية الأخرى، مثل منظمة الصحة العالمية، منظمة الطيران المدني الدولي، اتفاق شراكة المحيط الهادئ والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، بين سواها. ونجاح أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها سيعتمدان، بقدر كبير، على قوة الشراكات، التي تعني الإشراك بدل الإقصاء. وقد كانت تايوان شريكاً قيماً لبالاو في تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، ونحن نتطلع إلى شراكتنا المستمرة مع ذلك البلد لدى شروعنا بالتحدي الكبير المتمثل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ونود الإعراب عن امتناننا الخاص للهند على جهودها الأخيرة لتوسيع العلاقات مع جماعة المحيط الهادئ، وتعزيز

وقبل أكثر من أربعة عقود ونصف العقد، التزم المجتمع الدولي بتحويل ٧،٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في البلدان الغنيّة إلى البلدان الفقيرة في صيغة مساعدة إنمائية رسمية. وقد قصّرت عموماً حتى الآن بلدان العالم الغنية في الوفاء بذلك الالتزام. وفي العقود المقبلة، سيكون الحصول معقول التكلفة والمنصف على التكنولوجيا أكثر أهمية من أي وقت آخر، إذا أردنا بلوغ المستويات المحددة للتقدم البشري والتنمية المستدامة في مجالات عديدة، بما يشمل تعزيز الأمن الغذائي، تحسين الصحة، بما فيها الصحة العقلية والرفاه، ومنع الأمراض غير السارية. وستكون التكنولوجيا حجر الأساس لعمل جريء يبقى مُلِحاً في تخفيف آثار تغير المناخ وتعديلها.

وأود تأكيد نقطة هامة. إذا كانت إرادتنا الجماعية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ صادقة، فمن الأساسي أن نعزّز بقدر كبير سبل التنفيذ وآلياته على نطاق أوسع بكثير ممّا أوصي به في خطة عمل أديس أبابا. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الوعد بعالم أكثر شمولية واستدامة، خال من الجوع، وقُضي فيه على الفقر. واسمحوا لي أن أقولها مجدداً. إنّ ذلك لن يتحقق إلا من خلال شراكات موسّعة، حقيقية ودائمة.

ومن حُسن الحظّ أنه لدى بلدي تاريخ من الشراكات القوية. فالولايات المتحدة تُواصل دعم بالاو في تنميتها وتحركها نحو الاستقلال الاقتصادي. ونحن باقون أصدقاء أقوياء، ونقدّر العلاقة الفريدة التي نتشاركها. وإننا نتطلع إلى إتمام اتفاقنا بشأن الارتباط الحر مع الولايات المتحدة، الذي يجسّد تلك العلاقة الوثيقة والخاصة. ونودّ الإعراب عن امتناننا الخاص للولايات المتحدة وشركائنا العالميين الآخرين، على دعمهم المهدف ١٤ المتعلق بالمحيطات، وعلى الدعم المتواصل نحو الحفاظ على أكبر مورد عالمي لدينا، بأن نضع جانباً ١٠ في المائة من محيطاتنا العالمية لكي تكون مناطق بحرية محمية. أخيراً، نشكر الولايات المتحدة على مساعدتها المستمرة

رؤساء الدول والحكومات الذين سبقوني في الحضور إلى هذه القاعة، أن أهنئكم بجماعة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السبعين، وأن أؤكد دعمنا لكم لدى اضطلاعكم بعملكم الهام والنبيل. أود أيضاً أن أشيد بسلفكم، معالي السيد سام كوتيسا، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال فترة توليه منصبه. ويسعدني أيما سعادة أن أحيي معالي السيد بان كي مون، الأمين العام للمنظمة، على التزامه المتواصل بالسلام والأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، وهي مناسبة تتزامن مع اعتماد دورة جديدة من التنمية تمثل بريق أمل، من المستحيل ألا تحرك مشاعرنا المأساة الإنسانية غير المحتملة المتمثلة في الهجرة، أنها مأساة تجري أمام أعيننا، وأعتنم هذه الفرصة للانحناء تخليداً لذكرى الكثيرين الذين قضوا نحبهم في البحر الأبيض المتوسط. في مواجهة تلك المأساة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل، يجب على المجتمع الدولي اتباع نهج منسق وشامل ومتناسك لإيجاد استجابة إنسانية لأزمة المهاجرين واللاجئين الذين يخاطرون بحياتهم فراراً من الفقر والبؤس، والعنف والحروب. يجب أن نشارك جميعاً في هذه المسؤولية المشتركة.

في عام ١٩٤٥، عندما كان العالم لا يزال بصدد الخروج من أكبر مأساة عسكرية وإنسانية في عصرنا، انضمت في وقت لاحق قلة من الدول إلى دول أخرى من أجل إخراج الأمم المتحدة إلى حيز الوجود. إن إقرار الميثاق التأسيسي لمنظمتنا ولد آملاً كبيراً لدى أمم العالم وشعوبه، أمل في رؤية البشرية متحررة من ويلات الحرب وقادرة على بناء عالم جديد يسوده السلام والأمن والتقدم الاجتماعي. إن موضوع المناقشة العامة لهذا العام "الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل"، يتيح لنا فرصة ممتازة لتقييم إنجازات

التعاون الإقليمي الهادف إلى تحقيق الأهداف المتبادلة للانعاش البيئي والتنمية الاقتصادية. وتؤكد بالآو دعمها لإصلاح مجلس الأمن بغية تمكينه من التفكير بشكل أعمق في مسائل عالم اليوم، بما يشمل الاحتياجات والشواغل الأمنية لمنطقة آسيا - المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، سيكون توسيع فئة العضوية الدائمة لتشمل الهند موضع ترحيب.

أخيراً، نود أيضاً التنويه بقائمة الشركاء الواسعة جداً عبر العالم، التي تجعل جهودنا ممكنة نحو مستقبل مستدام، بما يشمل حكومات أستراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، المنظمات الخاصة، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وباعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أكدنا مجدداً الالتزام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان الرئيسية. وفي صميم ذلك الالتزام واجب تقديم الدعم الملئم للوفاء به. وكما يقول رئيس بلدي في مناسبات كثيرة، إن نجاح خطة عام ٢٠٣٠، سيعتمد في نهاية المطاف على قوة الشراكات التي نطورها.

لقد حان الوقت الآن لكي يطور المجتمع العالمي تلك الشراكات، ويلتزم من خلالها بقدرة تمويل وتكنولوجيا وموارد بشرية موسعة جداً وأقرب منالاً. وعلينا الآن أن نوائم عزمنا الجماعي على تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين معايير المعيشة مع شراكات ميدانية لمكافحة الفقر، حماية الفئات الأكثر ضعفاً بيننا وحماية الكوكب الوحيد الذي نسميه "وطننا"

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلود ستانيسلاس بواه - كامون، رئيس وفد جمهورية كوت ديفوار.

السيد بواه كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن فخامة السيد الحسن اتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وبالإصالة عن نفسي، أود، شأن شأن

إن النجاحات التي تحققت تحت قيادة الأمم المتحدة ينبغي ألا تحول أبعصارنا عن العديد من التحديات التي لا تزال تواجه المنظمة والبشرية جمعاء. في الواقع، يتعرض السلام والأمن للخطر في كل مكان. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتسع رقعتها وتهدد التجارة الدولية. ويزداد التحريض على التطرف، بما في ذلك تعزز الجماعات الإرهابية. فقد أصبح تنظيم بوكو حرام في غرب أفريقيا يضارع الدولة الإسلامية، وما يزال ينشر الخراب والإرهاب. أما الجرائم الإلكترونية فتتزايد، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، فإنه لا يزال الشغل الشاغل لنا ويمثل عقبة أمام التنمية ورفاه الشعوب.

إلى جانب هذه التهديدات، نشهد استمرار الصراعات الداخلية والإقليمية في أجزاء كثيرة من العالم. يجب أن يكون المجتمع الدولي حذرا إزاء الصراعات في الشرق الأوسط والوضع في سوريا وليبيا والصحراء الغربية. فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تود كوت ديفوار أن تؤكد دعمها لعملية التفاوض التي تجري برعاية الأمم المتحدة، ونحض الأطراف على التحلي بروح الحلول التوفيقية من أجل تسوية النزاع في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة الحكم الذاتي المغربية.

تعلق شعوبنا آمالا كبيرة وملحة، وتعتقد أن من واجب الأمم المتحدة أن تبدي التزاما جديدا بالعمل. ذلك الالتزام ينبغي أن يتجسد في تنفيذ برامج الخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، التي اعتمدها الجمعية في القمة الاستثنائية المكرسة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة الجديدة. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح لنا فرصة تاريخية لتعزيز برنامج تنمية طموح يرمي إلى الحد بدرجة كبيرة من الفقر والجوع في العالم، وتحسين صحة الناس، وتحسين مستوى

المنظمة فيما يتعلق بالميثاق، والنظر في مستقبلها في عالم يشهد كل نوع ممكن من التغيير.

الأمم المتحدة لديها سلطة هائلة وتؤدي دوراً لا غنى عنه في مساعدة البشرية على إحراز التقدم على أساس ثلاث ركائز أساسية للمنظمة، السلم والأمن والتنمية. ومما لا شك فيه أن مرور ٧٠ عاماً على وجودها اتسم على الدوام بتزايد مساهمتها في تعزيز الديمقراطية واستقلال الدول. إن صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام ١٩٤٨ استرعى اهتمام العالم إلى حالات التعذيب والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ووضع ضغطاً دولياً لم يسبق له مثيل لزيادة احترام حقوق الإنسان على نطاق عالمي.

عند النظر في الإنجازات الكبيرة التي حققتها المنظمة، من المهم أن نلاحظ أيضاً نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، التي كانت الأمم المتحدة أحد مهندسيها الرئيسيين. وقامت بدور مماثل في تعزيز حقوق المرأة، وفي هذا الصدد، يجدر بنا إبراز المؤتمر التاريخي العالمي المعني بالمرأة، الذي عُقد في المكسيك في عام ١٩٧٥، والمؤتمر الرابع الخالد الذي عُقد في بيجين في عام ١٩٩٥، إذ أن عقد هذين المؤتمرين مكنتنا من تحديد الأولويات والمعايير المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

أما في مجال السلام والأمن، فقد ساعدت عمليات حفظ السلام المنتشرة حول العالم في إنقاذ الكثير من الأرواح واستعادة الاستقرار. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن امتنان شعب كوت ديفوار للدور القيّم الذي ما برحت تضطلع به الأمم المتحدة تجاهنا. فبفضل دعمها القيّم، بدأت كوت ديفوار مرة أخرى تبرز تقدماً، وتجد نفسها مرة أخرى على الطريق المضي إلى الاستقرار والنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المستدامة بوصفها النموذج التوافقي الجديد للتنمية، فإن المهمة الأشد صعوبة ما زالت أمامنا. فكل دولة تحتاج إلى تفعيل جميع تلك البرامج من خلال وضع السياسات والإصلاحات الملائمة على المستوى الوطني.

هذا هو الغرض الأساسي من الخطة الوطنية للتنمية التي وضعتها حكومة كوت ديفوار للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بهدف جعل كوت ديفوار بلدا ناشئا بحلول عام ٢٠٢٠. ويتمثل هدفنا في خفض معدل الفقر في بلدنا. وبالنسبة إلى الاقتصاد، ووفقا لتقرير البنك الدولي عن الأعمال التجارية لعام ٢٠١٥، حلت كوت ديفوار للمرة الثانية على التوالي من بين البلدان العشرة في العالم التي أجرت أكبر عدد من الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية.

ونتيجة لهذه الإصلاحات، لا تزال كوت ديفوار من بين أوائل البلدان ذات النمو المرتفع في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠١٢. فقد كان متوسط معدل النمو للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ أعلى من ٩ في المائة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تحسن دخل الفرد بنسبة ٢٠ في المائة. وفي مجال التعليم، وبعد إدخال التعليم المجاني في عام ٢٠١١، جعلت الحكومة الالتحاق بالمدارس إلزاميا لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٦ سنة، بدءا من العام الدراسي الحالي، كي تترجم حق جميع بنات وصبيان بلدنا في نوعية عالية من التعليم والتدريب إلى واقع. وفي ما يتعلق بالصحة، وبغية توفير التغطية الطبية لجميع أبناء كوت ديفوار، شرعنا في تنفيذ نظام للتغطية الصحية الشاملة، وبالتالي تمكين الفئات الأكثر حرمانا من تلقي العلاج في مختلف الوحدات الصحية في بلدنا.

وكان عام ٢٠١٥ الذي ينقضي بسرعة بالغ الأهمية لنا أيضا لأنه في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سوف تبدأ انتخاباتنا العامة المفتوحة والشاملة. وفي هذا الصدد، أرحب بما اعتمده مجلس الأمن في القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، المؤرخ ٢٥ حزيران/

التعليم، ومكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ. كذلك ينبغي لتلك الخطة أن تعزز تدابير الحكم الصالح الذي سوف يساعد على إعادة توزيع الثروة على الفقراء والضعفاء ويستعيد الشراكة الحقيقية من أجل التنمية، ليتسنى لنا بناء عالم يسوده الرخاء والمساواة، والأمن والسلام، وذلك انطلاقا من روح ونص ميثاق الأمم المتحدة. إن الفقر، والإرهاب، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي، والمناخ، والتهديدات الحالية الجديدة للسلم والأمن الدوليين، كلها توفر تربة خصبة لشتى أشكال التعصب والأصولية والتطرف التي تتهدد البنيان الهش للسلم العالمي الذي تطمح إليه شرعا شعوبنا.

لا يمكننا أن ننكر أن العالم يواجه زمنا تكتنفه تحديات كبيرة، ولكن لدينا أيضا فرصة تاريخية حقا لتعزيز الأسس اللازمة للتنمية الشاملة، وبناء عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء. لذلك يسعدني أن هذه الذكرى السنوية السبعين تتزامن مع سنة تبعث فينا الأمل. وفي الواقع، إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية والذي عقد في أديس أبابا في الفترة بين ١٣ و ١٦ تموز/يوليه، مكنا من الاتفاق على سبل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها من فورنا. ونحن بحاجة إلى إنهاء هذه المهمة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر، من أجل التوصل إلى تعهد عالمي ملزم يمكننا من مكافحة الاحترار العالمي بفعالية.

وخطة التنمية الجديدة التي اعتمدها للتو تستفيد من الخبرة المكتسبة جرّاء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتدمج على نحو شامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تضعنا على الطريق الصحيح لتحقيق الانتقال إلى عالم أفضل للبشرية جمعاء. وبينما لدينا ما يبررنا للاحتفال بالخطة الجديدة وأهدافها للتنمية

لقد بلغنا نهاية تسعة أيام تاريخية في الأمم المتحدة، ومناقشة عامة تاريخية وشاملة. وشهدنا في هذا العام أكبر عدد على الإطلاق من رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا هنا لبحث التحديات والفرص المتعلقة بالسلام العالمي، والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وبينما احتفلنا بالذكرى السنوية السبعين، كان من الملائم والمناسب أن القادة استذكروا روح ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأعادوا التأكيد عليها، وأكدوا إيمانهم بالدور المركزي للأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي. وكان من المناسب أيضا الاجتماع مع قداسة البابا فرنسيس، وانعقاد مؤتمر القمة الذي اعتمدت فيه الدول الأعضاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) قبل المناقشة العامة. وخطة عام ٢٠٣٠ هي التزام رائد من جانب مجتمعنا الأممي.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر جميع المتكلمين الذين وجهوا إليّ كلمات الاطراء والتهاني ووعدوا بدعمهم لي. وسوف تكون الدورة السبعون مفعمة بالأعمال على نحو استثنائي، أما المناقشة العامة فقد ساعدت على تحديد المسائل المعينة التي ترى الدول الأعضاء أنها تستحق اهتمامنا المخصص لها. وبما أن مؤتمر القمة ركّز على التنمية المستدامة، اقترحت أن تركز المناقشة العامة على المضي قدما نحو تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان. والمسألة التي أثّرت باستمرار خلال الأيام الستة الماضية كانت محنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها، والمهاجرين في جميع أنحاء عالمنا. وشدد المتكلمون مرارا وتكرارا على أن هذه الأزمة غير المسبوقة ذات الأبعاد العالمية تستدعي ردًا عالميا غير مسبوق يضرب بجذوره في القانون الدولي والتضامن الدولي. وبعد اجتماعي مع الأمين العام في هذا الأسبوع، سوف أحضر، من ثم، الاجتماعات السنوية في عام ٢٠١٥ لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستعقد في ليما يوم الجمعة المقبل، ويحضرها وزراء المالية. وسوف أسلط الضوء هناك على الحاجة إلى التركيز المباشر

يونيه ٢٠١٥، حيث يأذن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتقديم الدعم اللوجستي لكوت ديفوار خلال الانتخابات. وحكومة كوت ديفوار التي أنشأت من جانبها إطارا دائما للحوار مع المعارضة ستبذل كل ما في وسعها لكفالة مصداقية العملية الانتخابية، من أجل توطيد السلام الذي تحقق حديثا.

وبخصوص عملية المصالحة الوطنية، فإن اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، التي أنشأتها الحكومة لإنجاز عمل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، تعمل حاليا للتعويض على الضحايا. وقد استُكملت عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بنجاح، وبلغت إعادة إدماج المقاتلين السابقين نسبة ٨٥ في المائة. وجميع هذه النتائج لن تكون مستدامة إلا إذا حقق الاقتصاد أداء جيدا. والانتعاش الاقتصادي الذي شهدناه على مدى السنوات الأربع الماضية، بمعدل نمو يتزايد باستمرار، قد استفاد من دعم شركائنا الذين أود أن أشكرهم على ذلك.

أود أن أحتتم بالتأكيد على أن صورة العالم الأفضل الذي سعى إليه الآباء المؤسسون لمنظمتنا بات أكثر إلحاحا الآن من أي وقت مضى. واعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يفتح آفاقا جديدة أمام تحقيق التنمية لصالح الشعوب في كل مكان. لذلك، نناشد القيادة القديرة للأمم المتحدة، وندعوها إلى ممارسة التأثير الحاسم الذي بوسعها أن تقوم به للمساعدة على دحر الفقر، وتحسين حصول البشر على المياه الصالحة للشرب، وإحداث انخفاض سريع في معدل وفيات الرضع، وتعزيز الأمن الغذائي، وإيجاد بيئة صحية.

إن الوقت جوهر المسألة. وقد حان الوقت للعمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا الآن إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الختامية في نهاية مناقشتنا.

والأسلحة الخفيفة وصولاً إلى عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، فقد تم التنويه على نطاق واسع بالاتفاق المبرم بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا والاتحاد الأوروبي باعتباره خطوة هامة وإنجازاً دبلوماسياً كبيراً. وبالمثل، فقد رحب العديدون بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأثارت الوفود على نحو متكرر، لا سيما وفود الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من الدول المعرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، الحاجة الملحة إلى معالجة تغير المناخ عن طريق التوصل إلى اتفاق في باريس أثناء الدورة الحادية والعشرين القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي الواقع، منذ بداية مؤتمر القمة في الأسبوع الماضي، قدم أكثر من ٧٠ بلداً مساهماتها المُعترمة المقررة وطنياً، ليصل إلى ١٤٦ عدد الأطراف التي أبدت إيمانها بإمكانية نجاح باريس، بل ووجوب نجاحها، وأنها يمكن أن تبعث الأمل وتتيح الفرصة للملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، بل ويجب أن تفعل ذلك.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، حدد العديد من القادة الحاجة إلى الاحتتام الناجح للاستعراض العشري لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. كما أعربوا عن الأمل في أن يتمكن الاجتماع الخاص بشأن مشكلة المخدرات العالمية من تحقيق نتائج ملموسة.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فقد أشار العديد من الزعماء إلى أن التنفيذ على المستوى العالمي أصبح الآن أمراً حتمياً، وأن التمويل - بما في ذلك الحاجة إلى أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالحد الأدنى المستهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمعونة - فضلاً عن التكنولوجيا ومكافحة الفساد عناصر أساسية لا تتجزأ.

على تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعلى الحاجة الأكثر إلحاحاً إلى توفير التمويل الشامل لمواجهة الأزمة الإنسانية المستمرة. علاوة على ذلك، ساعقد في منتصف إلى أواخر تشرين الثاني/نوفمبر جلسة مخصصة لأزمة اللاجئين في العالم.

ولقد تم تسليط الضوء مراراً في المناقشة العامة على حالة الطوارئ الإنسانية المأساوية في أجزاء عديدة من العالم، وليس أقلها في سوريا والبلدان المجاورة لها. وفي ما يتعلق بالصراع السوري، طالب الكثيرون ببذل الجهود مجدداً من جانب القوى العالمية والإقليمية لإيجاد الحل السياسي السلمي اللازم. والحالة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك الآن عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط، كانت أيضاً مصدراً رئيسياً للقلق. بالإضافة إلى ذلك، شدد العديد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى التصدي للعقبات المحددة التي تعترض تحقيق السلام في أفريقيا، وأجزاء من أوروبا وخارجها، والتي تتبع من عدم الاستقرار والصراعات العنيفة وانتشار التطرف والإرهاب. وأعمال التطرف التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وبوكو حرام، وحركة الشباب، والجماعات المتطرفة الأخرى كانت بالإجماع موضع شجب ورفض باعتبارها إهانة لإنسانيتنا المشتركة.

وفيما يتعلق بقدرات الأمم المتحدة نفسها على صون السلم والأمن الدوليين، فقد أشاد العديدون بمبادرة الأمين العام بالشروع في استعراض لعمليات الأمم المتحدة للسلام، مع التأكيد على أهمية الوقاية باعتبارها أساساً لصون السلام والاستقرار وعلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وقد ألقى الضوء على الدور المتنامي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

كما سلط العديد من الدول الأعضاء الضوء على الأهمية الحاسمة للتصدي للتحديات المتصلة بترع السلاح، والتي تتراوح من التهديدات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة

وموظفي الصيانة وخدمات المطاعم والموظفين الآخرين. فقد عملوا بمهنية ممتازة وهو ما يُحسب لهم وهذه المنظمة العظيمة. طلب العديد من الممثلين التكلم في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة غاي لونا (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما وفدا تونغا وجزر سليمان في ٢٩ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، على الترتيب (انظر A/70/PV.18 و A/70/PV.23). ويعترض وفد بلدي بقوة على الإشارات الواردة في هذين البيانين إلى ما يسمى مسألة حقوق الإنسان في بابوا الغربية. إنها إشارات مضللة بصورة خطيرة، مما يدفع وفد بلدي إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح.

لطالما كانت حماية حقوق الإنسان وتعزيزها إحدى أولويات حكومة بلدي. ويوفر الدستور الإندونيسي والقوانين الوطنية الإندونيسية أساسا صلبا لضمان احترام حقوق الإنسان لكل شخص في إندونيسيا. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه ما من بلد - كبير أو صغير، متقدم النمو أو من أقل البلدان نموا - يخلو من مشاكل في مجال حقوق الإنسان، وإندونيسيا ليست استثناء. ومع ذلك، فإن إندونيسيا بوصفها دولة ديمقراطية ناضجة ورابع أكبر ديمقراطية في العالم، قد وضعت نظاما وطنيا قويا لحماية حقوق الإنسان وتواصل تعزيز مؤسسات وتشريعات حقوق الإنسان لديها.

كما أن العمل مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المفعمة بالحياة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هو من الممارسات الطويلة للحكومة الإندونيسية. وتوفر هذه المؤسسات الضوابط وتجري عمليات الاستعراض المستقلة اللازمة التي تكفل رصد حقوق الإنسان

وفي مجال الصحة، سمعنا أنباء مشجعة من غرب أفريقيا، حيث تم التعامل مع وباء الإيبولا - رغم عدم القضاء عليه بعد - بشجاعة وتصميم من جانب البلدان المتضررة، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة والعالم أجمع.

وفي مجال حقوق الإنسان، أشار البعض إلى التحديات في جميع أنحاء العالم المتعلقة بالتمييز ضد الجماعات المختلفة وحماية الحيز الذي يعمل فيه المجتمع المدني. كما ذكر الكثيرون أهمية إحراز مزيد من التقدم في أعمال حقوق النساء والفتيات. وألقى البعض الضوء على الاستعراض الرفيع المستوى والدراسة العالمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن باعتبارهما عملية هامة للسنة القادمة.

وبالانتقال إلى المسائل التنظيمية والمؤسسية، فقد جرى التشديد في العديد من المداخلات على الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن إذا كنا نريد له أن يصبح قادرا على الوفاء بولايته على نحو فعال وأن يجسد الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم والغد. وفي نفس السياق، أعرب المتكلمون عن آمال في إمكانية إنشاء عملية شفافة خلال السنة القادمة بهدف اختيار الأمين العام المقبل.

وهذه مجرد خلاصة للعديد من المسائل التي أثّرت في الأيام الستة الماضية. ويبين نطاق المناقشات وعمقها مرة أخرى أن المهمة التي تنتظر منظمنا هائلة. وبصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها التاريخية السبعين، أود أن أؤكد للأعضاء أنني سأبذل كل ما في وسعي لمساعدة الجميع على إحراز تقدم حقيقي وكبير على صعيد كل ركيزة من الركائز الثلاث.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين جعلوا هذا الأسبوع بهذا النجاح. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، زملاءنا في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والمرحمين الشفويين وموظفي الأمن

كوسيلة لتيسير التنوع. لذلك، اسبحوا لي أن أكرر أن حكومة إندونيسيا تلتزم بمواصلة انخراطها بحسن نية، مع بلدان جزر المحيط الهادئ، لتحقيق السلام والرخاء المشترك في المنطقة.

السيد فنغا تون (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا.

في البداية، أود أن أعلن أن تونغا تقدّر علاقتها الدبلوماسية مع إندونيسيا. وتعترف بسيادة إندونيسيا على سكانها وشؤونها. لكن، ونظرا لتلقي تونغا، تقارير عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، أصبح يساورها القلق جراء هذه التقارير. وتقترح إجراء حوار ودي بين إندونيسيا وتونغا، وبلدان جزر المحيط الهادئ الأخرى لتحسين التفاهم، وإنشاء بعثة لتقصي الحقائق، وذلك بالتعاون مع إندونيسيا، لمعرفة المزيد عن تلك الادعاءات.

تقدر تونغا إندونيسيا وتتمن علاقتها الدبلوماسية معها في هذا الصدد، وتود بكل بساطة أن تسجل، كما صرح بذلك رئيس وزراء بلدي، قلقها إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هناك مجالا لإجراء المزيد من الحوار. وكجزء من الحل المقترح لهذه المسألة، ولمعالجة مخاوفنا، ترغب تونغا في إجراء المزيد من الحوار مع إندونيسيا.

السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد على التصريحات التي لا أساس لها التي أدلى بها ممثل البحرين في بيانه الذي ألقاه أمس في هذه الجمعية (انظر A/70/PV.25). حيث كرر اتهامات ملفقة، متهما إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين. إننا نرفض هذه الادعاءات، وأكرر بأنها ادعاءات وهمية وملفقة.

إن التهم التي كالمها ممثل البحرين لإيران لا قيمة لها، وليست سوى جهودا يائسة للتغطية على انتهاك حكومته

وحمايتها على النحو الواجب. وبعبارة أخرى، فإن الآليات الوطنية المتطورة في إندونيسيا موثوق بها وقادرة على التصدي بطريقة ديمقراطية لأية مسألة من مسائل حقوق الإنسان حيثما تنشأ، بما في ذلك تلك المسائل القائمة. وما برحت إندونيسيا تعمل بنشاط على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتواصل تقديم مساهمات قيمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تبادل خبراتها في مجالات بناء القدرات وأفضل الممارسات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونحن نحترم التعبير عن القلق من جانب أي طرف بشأن حالات حقوق الإنسان في أي مكان، بما في ذلك في إندونيسيا بصورة عامة أو في بعض أنحاء البلد. ومع ذلك، فإن وفد بلدي ليس مقتنعا بأن الإشارات الواردة في بياني الوفدين المذكورين آنفا مناسبة أو لها أية وجهة.

في الواقع، فهي تتضمن ادعاءات غير صحيحة بشأن حالة حقوق الإنسان في أجزاء معينة من إندونيسيا، وتم عن دوافع سياسية تتجاوز اعتبارات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فهي تشمل تحريفا للحقائق.

تواصل حكومة إندونيسيا استثمار موارد كبيرة، وإيلاء اهتمام كبير لتطوير جميع مجالات الحياة في مقاطعتها بابوا وبابوا الغربية، ويشمل ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتمتع المقاطعتان بحكم ذاتي واسع النطاق، تضمنه القوانين الوطنية، بما في ذلك فيما يخص انتخاب المحافظين وغيرهم من رؤساء الحكومات الإقليمية. وتواصل الحكومة بذل قصارى جهودها لتكون مساءلة أمام شعبي بابوا وبابوا الغربية، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.

تعلق حكومة إندونيسيا أهمية كبيرة على علاقتها مع بلدان جزر المحيط الهادئ، لأن ثمة قواسم مشتركة قوية لقطاعات من شعب إندونيسيا مع شعوب منطقة جزر المحيط الهادئ. ومن سياستنا الوطنية الاعتزاز بالقواسم المشتركة

وبالمثل، فيما يتعلق بالتصريحات حول قضية الجزر الإيرانية الثلاث، تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية سيادتها الكاملة على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي، وتؤكد أن القرارات والتدابير التي طبقتها السلطات الإيرانية على تلك الجزر تستند دائما إلى مبدأ السيادة وسلامة الأراضي الإيرانية. لذلك، فإن إي إدعاءات بخلاف ذلك تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لإيران، وهو ما ترفضه بشكل قاطع.

اتبعت الحكومة الإيرانية على الدوام، سياسة صداقة وحسن حوار مع جميع بلدان الحوار، وفي هذا السياق، فإنها تعرب مجددا عن استعدادها لإجراء محادثات ثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وإزالة أي سوء فهم بينهما. وفي الوقت نفسه، من البديهي أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر، أمر غير قابل للتفاوض.

وترفض إيران رفضا قاطعا الادعاءات التي ساقها ممثل كندا ضد بلدي في وقت سابق من هذه الجلسة. ويتضح من تصريحاته، مدى حزن الحكومة المحافظة في كندا على زوال الستار الذي تحتاجه للتغطية على سنوات اتبعت خلالها سياسة لتشويه حقائق موجهة ضد جمهورية إيران الإسلامية، ومدى عمق استيائها من الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً، لأنه يقوض سياستها المتعلقة بالخوف من إيران. ليس من المستغرب أن تنتهج كندا، التي لديها سجل مثير للشبهات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المهاجرين، والكنديين الأفارقة، والسكان الأصليين، وأيضا باعتبارها مؤيدا قويا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، سياسة بالية قديمة لما يسمى دولة رائدة في مجال حقوق الإنسان.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): رداً على البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في إطار حق الرد، تود

للحقوق الأساسية لغالبية الشعب البحريني. ومن خلال تلك الجهود، فإنه قد سعى أيضا لتبرير حكم الأقلية على الجزيرة، وانتهاك حقوق الأغلبية، المحرومة من أي مشاركة فعالة في إدارة البلد. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أنه طالما استمرت الأقلية في قمع حق الأكثرية من السكان، فلن تفيد أية محاولة، بما في ذلك إلقاء اللوم على الأجانب، للمساعدة على حل المشاكل أبدا.

لقد كانت تعليقات ممثل البحرين أكثر غرابة وإسفافا، وكذلك الحال فيما يخص ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق (انظر A/70/PV.26) ردا على تصريحات إيران حول الطريقة التي تم بها تنظيم الحج في مكة المكرمة هذا العام، والطريقة التي تم بها التعامل مع الحجاج. ومن الواضح أن التصريحات التي أدلى بها هذان الممثلان غير مبررة وغير مفيدة بالتأكيد، لأن هذه المسألة لا تعنيهما.

لقد استخدم ممثلا البحرين والإمارات العربية المتحدة تسمية خاطئة في بيانهما، على ما يبدو، في إشارة إلى المياه الفاصلة بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الإيرانية. ويجب أن يعلمنا، كما يجب أن يعلم العالم كله، بأن التسمية التاريخية والمعترف بها رسميا، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة، تشير إلى أن تلك المياه الفاصلة تسمى الخليج الفارسي. وقد كان الحال كذلك منذ القرن الخامس قبل الميلاد. وظل كما هو حتى يومنا الحالي. واستخدم الشعب العربي نفس الاسم الصحيح، في ذلك الوقت، وورد على هذا النحو، في كل النصوص العربية حتى خلال الاضطرابات السياسية التي شهدتها سنوات الستينات. ومن المؤسف أنه رغم زوال المبررات السياسية لهذا التشويه، لا يزال بعض المسؤولين العرب يستخدمون هذا المصطلح الذي عفا عليه الزمن، ولوثة الحرب الباردة. وغني عن القول، إن تغيير الأسماء الجغرافية بدوافع سياسية مرفوض من جانب لجان الأمم المتحدة والمؤتمرات ذات الصلة، لأن ذلك يذكي التوترات وتترتب عنه العديد من الآثار السلبية الأخرى.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)
تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/70/250/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ١ (أ) من تقريره الثاني، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند الفرعي المعنون "تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية" في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ١ (ب)، يوصي المكتب كذلك بأن ينظر في البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البند الفرعي المعنون "تعيين وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية" يصبح البند الفرعي (ط) من البند ١١٤ في جدول أعمال الدورة الحالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٢ (أ) من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج بند إضافي معنون "منح مركز المراقب للاتحاد من أجل المتوسط في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى".

جزر سليمان أن تؤكد من جديد على احترامنا الشديد لسيادة إندونيسيا وعلاقتنا مع ذلك البلد. ونحيط علماً أيضاً بالبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

ونود أن نؤكد من جديد أن ميثاق الأمم المتحدة قائم على ركائز ثلاث: السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ويود وفد بلدي أيضاً أن يؤكد من جديد على أن جميع الدول عليها واجب قانوني ومسؤولية أخلاقية يجب النهوض بها، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان، واتخاذ التدابير الوقائية والحماائية والعقابية عند الاقتضاء ضد الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان، وفقاً للميثاق والقانون الدولي النافذ.

وفيما يتعلق بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان في بابوا وبابوا الغربية، أوضحنا في بيان سابق إلى الجمعية العامة (انظر A/70/PV.23) أننا نرغب في العمل مع إندونيسيا، ومع جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أي في إطار النظام المتعدد الأطراف بشأن هذه المسألة. ولذلك، فإننا نرحب بما قاله ممثل إندونيسيا. ونرحب بالتزام إندونيسيا بالعمل بحسن نية ليس فقط مع جزر سليمان، وليس فقط مع بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، ولكن معنا جميعاً في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان حيثما وقعت.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أننا نسعى إلى الحوار والتعاون مع إندونيسيا، كما أشير إلى ذلك من قبل قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، ونودّ العمل مع ذلك البلد من أجل معالجة بعض هذه المسائل في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الفرعي في جدول أعمال الدورة الحالية تحت العنوان طاء؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ٢ (ب)، يوصي المكتب كذلك بأن يُحال هذا البند للجنة السادسة للنظر فيه. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قررت أن تحيل هذا البند إلى اللجنة السادسة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البند المعنون "منح مركز المراقب للاتحاد من أجل المتوسط في الجمعية العامة" يصبح البند ١٧٤ في جدول أعمال الدورة الحالية. وسوف يُبلغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.